

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة السورية الخاصة

كلية العلوم الإدارية

قسم إدارة المؤسسات المالية



أثر التهرب الضريبي في التنمية الإقتصادية

مشروع تخرج أعد لنيل درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية
اختصاص إدارة المؤسسات المالية والمصرفية

إعداد الطالبة: أية وليد الأيوبي

إشراف الدكتور: علاء بسام مهنا

2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي ما انتهى درباً ولا ختم جهداً إلا بفضله

أشكر جميع من كان عوناً لي خلال رحلتي الدراسية

وشكر خاص للدكتور المشرف

د. علاء بسام مهنا

على توجيهاته وملاحظاته ودعمه لي

الإهداء

إلى رمز العطاء والمحبة...إلى صاحب أولى خطواتي في الحياة وطريق النجاح

والدي الغالي:

وليد

إلى من لا يضاهاها أحدٌ في الكون...إلى ملاكي في الحياة...إلى سبب نجاحي

والدتي الغالية:

ميساء

إلى سندي الثاني والدافع لاستمرارى....إلى صاحب الكلمات التي سارت بي نحو
النجاح

أخي الغالي:

د.محمد سعيد

إلى صاحبة القلب الأبيض...إلى من ساندت خطاي في طريق النجاح

أختي الغالية:

آلاء (لولي)

إلى سكر عائلتنا...إلى عزيز قلبي...ورفيق روحي...إلى سر ابتسامتي

أخي الغالي:

حمزة

إلى عائلتي الثانية...إلى أصدقاء طفولتي...
إلى الذين كانوا معنا في أجمل الأوقات وأصعبها

عمو أبو جورج ، خالة أمل
جيانا ، جورج ، ليلي

إلى أجمل من جمعتني بها الحياة...إلى من شاركتني الضحك الدموع...
إلى من وقفت معي في كل خطوة...إلى بيت أسرارتي

ليلي

إلى رفاق الدرب...إلى من قضيت معهم 4 سنين بذكرياتها الجميلة...
إلى من جعلو رحلة الدراسة مليئة بالمتعة...إلى الغاليين على قلبي

شام ، رغد ، جالا ، ملاك ، وعد

مخطط البحث

الفهرس

الإطار العام.....	1
- المقدمة.....	1
- أهداف الدراسة.....	1
- أهمية الدراسة.....	2
- مشكلة الدراسة.....	2
- أسئلة الدراسة.....	2
- فرضيات الدراسة.....	2
- منهجية الدراسة.....	2
- المصطلحات.....	2
- الدراسات السابقة.....	3
الفصل الأول: التهرب الضريبي.....	5
- المبحث الأول: مفهوم الضريبة وأشكالها وقواعدها.....	6
- المبحث الثاني: التهرب الضريبي وأشكاله.....	12
- المبحث الثالث: أسباب وطرق التهرب الضريبي.....	15
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية.....	21
- المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية (أهميتها، خصائصها، جوانبها).....	22
- المبحث الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.....	27
- المبحث الثالث: مرتكزات ومعوقات التنمية الاقتصادية.....	32
الفصل الثالث: علاقة التهرب الضريبي بالتنمية الاقتصادية.....	37
- المبحث الأول: مساهمة الضريبة في التنمية الاقتصادية.....	38
- المبحث الثاني: آثار التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية.....	43
- المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة للحد أو معالجة التهرب الضريبي.....	46
النتائج.....	50
التوصيات.....	51
الخاتمة.....	52
المراجع.....	53

الملخص

استهدفت الدراسة شرح أهمية الضريبة وإيضاح علاقتها بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي التي تعاني منها معظم البلدان - وخاصةً البلدان النامية - وتبيان أسباب التهرب الضريبي وتسليط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه الضريبة في الاقتصاد والقيام بوضع خطط وإيجاد حلول مستقبلية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي أو محاولة الحد من انتشارها وتم استخدام المنهجية الوصفية لتحليل وتحديد تعريف الضريبة وأشكالها وصولاً لشرح مفهوم ظاهرة التهرب وإيضاح آثاره السلبية في التنمية الاقتصادية حيث تم التوصل إلى أن أسباب التهرب لا تقتصر على التشريعات أو القوانين الضريبية فقط بل تمتد لتشمل أسباب إدارية واجتماعية ومالية أيضاً بالإضافة إلى أن آثاره تبدو واضحة في الدول النامية من عدة جوانب من أهمها الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

Abstract

The study aimed to explain the importance of tax and clarify its relationship with economic development, in addition to diagnosing the phenomenon of tax evasion that most countries - especially - developing countries - suffering from. Explaining the causes of tax evasion, highlighting the important role that tax plays in the economy, and developing plans to find future solutions to combat the phenomenon of tax evasion or try to limit its spread. A descriptive methodology was used to analyze and determine the definition of tax and its forms in order to explain the concept of the phenomenon of evasion and clarify its negative effects on economic development. It was concluded that the causes of evasion are not limited to legislation or tax laws only, but extend to include administrative, social and financial reasons as well. In addition, its effects appears clearly in underdeveloped countries from several aspects, most important of which are the economic and social aspects.

الإطار العام

المقدمة:

لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توفير مصادر تمويلية داخلية وخارجية، ولأن مصادر التمويل الخارجية من مساعدات مالية وقروض تكون في الغالب مشروطة من الهيئات والمنظمات المالية، ما ينعكس سلباً في العادة على اقتصاديات البلدان، فقد سعت أغلب الدول إلى إيجاد مصادر تمويل داخلية على أن تتسم بالاستقرار والدوام، وأن تكون عنصراً هاماً من العناصر المالية للدولة.

كل ذلك أدى إلى الإهتمام بالضريبة كمورد هام لتغطية نفقات الدولة، كما استخدمتها الدولة كوسيلة فعالة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، زيادة إلى أثرها الواضح في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، عن طريق إعادة توزيع الدخل والإيرادات بين مختلف فئات المجتمع.

كما تعد الضرائب احد اهم دعائم الاقتصاد الوطني من خلال دورها الاساسي في التنمية كونها تساعد في سد العجز الذي قد يواجه الموازنة العامة للبلد وتشكل رافعة للاقتصاد ووسيلة تمويل للمشاريع التنموية. الا ان ظاهرة التهرب الضريبي المنتشرة في مختلف دول العالم (خاصة الدول النامية) تشكل عائق مكلف للدولة فهذه الظاهرة تقلل من السيولة المالية وتضعف الارادات العامة فتلحق خسارة كبيرة بالخزينة العامة وهذا يحد من قدرة وامكانيات البلد على تنمية وتطوير مجالات الاقتصاد فيها حيث يشير مفهوم التهرب الضريبي الى التهرب عمدا من دفع الضرائب بشكل كلي او جزئي او التقليل من المواد الخاضعة للضريبة بما يخالف احكام التشريع. لذلك في هذه الدراسة سيتم التسليط الضوء على مفهوم التهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية وأثر هذا التهرب على التنمية الاقتصادية.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقق الأهداف التالية:

- 1) شرح اهمية الضريبة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية
- 2) تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي وأسبابها وتبيان الدور الذي تلعبه الضريبة على الاقتصاد.
- 3) وضع تصور مستقبلي لمكافحة التهرب الضريبي ووضع حلول مقترحة للمساعدة على الحد من هذه الظاهرة.

اهمية الدراسة:

تتجلى اهمية الدراسة من خلال:

- (1) محاولة استجلاء وفهم ظاهرة التهرب الضريبي وتحديد أسبابها وآثارها على التنمية الاقتصادية وبالتالي على الاقتصاد الوطني.
- (2) شرح أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها ومركزاتها ومعوقاتهما.
- (3) تبيان علاقة التهرب الضريبي بالتنمية الاقتصادية وإيضاح آليات مكافحته وطرق الحد منه.

مشكلة الدراسة:

تكمّن مشكلة البحث في كون التهرب الضريبي يعيق سير خطط البلاد الهادفة الى تحسين الاداء الاقتصادي وتأمين حياة افضل لشعبها ومستوى معيشي اكثر ازدهارا وبالتالي، كيف يمكن إرساء أليات فعالة للحد من التهرب الضريبي، حتى نجعل الضريبة تلعب دورها الأساسي في تمويل خزينة الدولة.

وينبثق عن مشكلة الدراسة اسئلة فرعية ستناقش في هذه الدراسة ومنها:

- (1) ما هي الضريبة وما هي وظائفها؟
- (2) ماذا تعني ظاهرة التهرب الضريبي وما اسبابها واشكالها؟
- (3) كيف يؤثر التهرب الضريبي في التنمية الاقتصادية؟
- (4) ما هي الاجراءات المقترحة للحد من التهرب الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يعود التهرب الضريبي إلى أسباب تشريعية وإدارية واجتماعية واقتصادية.

الفرضية الثانية: لا يقتصر أثر التهرب الضريبي على الناحية الاقتصادية فقط.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحديد مفهوم الضريبة وأشكالها وصولاً لتعريف وتحليل مفهوم ظاهرة التهرب الضريبي، وإيضاح آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية.

المصطلحات:

الضريبة، التهرب الضريبي، التنمية الاقتصادية

الدراسات السابقة:

1. دراسات عربية

- أحمد مأمون أحمد - تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة وتطبيقية على العراق) - جامعة المنصورة - العراق - عام 2021

تناقش هذه الدراسة مفهوم التهرب الضريبي الذي يعد احد المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وخاصة العراق وتشرح اشكاله المتعددة والاسباب التي تدفع المواطن للتهرب الضريبي، وتوضح اهمية الضريبة في الاقتصاد الوطني والتأثير العكسي للتهرب الضريبي عليه، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت في الهيئة العامة للضرائب في العراق.

- بن كردة رشيدة - اثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة مركز الضرائب) - جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم - الجزائر - عام 2017/2016

وضحت هذه الدراسة مفهوم الضريبة وخصائصها وانواعها ومدى تأثيرها في الاقتصاد الوطني وأظهرت مسؤولية التهرب الضريبي في الحد من سرعة النمو والتطور الاقتصادي للبلد وحاولت شرح اسبابه واثار التهرب الضريبي في البلد من عدة جوانب مع ادراج جداول خاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر في عام 2008.

- م.م.مكي عقيل كاظم - التهرب الضريبي وآثاره المترتبة في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه - من المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العراق - السنة السابعة عشر / عدد 62 / عام 2019

بحثت هذه الدراسة عن دور الضرائب الإيجابي في دعم الاقتصاد الوطني كون المصلحة الوطنية يجب ان تكون من أولويات كل مواطن لانها تدعم التنمية الاقتصادية لذلك أشارت الدراسة الى ضرورة الحد من التهرب الضريبي المنتشر بشدة في البلد من خلال شرح آثاره من جوانب عديدة وإدراج أشكاله وأسبابه لإيجاد طرق لمكافحة التهرب.

2. دراسات أجنبية

- Matthe morse - "Effects of tax evasion in the United States"- at Albany, State University of New York in 2015

هدفت هذه الدراسة الى تحديد وتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية الناجمة عن التهرب الضريبي واعتبار أن التهرب الضريبي مسألة شائعة والتغاضي عنه يؤدي الى عواقب إقتصادية مميّنة. ومن خلال مجموعة من أبحاث تم تعريف التهرب الضريبي وتقديم تاريخاً لضرائب الدخل في الولايات المتحدة من حيث صلتها بالتهرب الضريبي، وقد تم ذكر حالات محددة من التهرب الضريبي لتقييم تأثير التهرب على إقتصاد الولايات المتحدة.

- Asomba Ifeyinwa / Owa John / Chime Jessie Onyinye - Effect of tax evasion and avoidance on economic development of grassroots in Nigeria - Enugu State University of Science and Technology, Enugu, Nigeria

تبحث هذه الدراسة في تأثير التهرب الضريبي وتجنه على التنمية الإقتصادية للمجتمعات الشعبية في نيجيريا حيث تعتبر الضرائب عنصراً أساسياً في المالية العامة ولها دور فعال في دعم التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن مدى تأثير التهرب الضريبي وتجنب الضرائب قد حظي بإهتمام محدود في الأدبيات واعتمدت الدراسة أسلوب البحث الوصفي لتوضيح مايؤدي اليه التهرب من آثار سلبية تحد من التنمية الإقتصادية للمجتمعات الشعبية، أكدت على الحاجة لسياسات ضريبية أكثر فعالية آليات تنفيذ تعمل على تعزيز الإمتثال وتشجع الاستثمار المشروع في الوقت نفسه.

- Jordi Caballe and Judith Panade - Tax evasion and economic growth - June 2000 - classification code: H26, \O41

يقوم هذا البحث بتحليل كيفية تأثير سياسة الإلتزام الضريبي على معدل النمو الاقتصادي، حيث قام بدراسة جميع متغيرات الإقتصاد الكلي داخياً وقام بإجراء التحليل الإحصائي المقارن للتغيرات في كل من احتمالية التفتيش ورسوم العقوبات المفروضة على المتهربين من الضرائب، كما يظهر أيضاً عدم المثالية من وجهة نظر النمو لسياسة التفتيش وأن سياسة معاقبة المتهربين هي السياسة الأكثر تعزيزاً للنمو.

الفصل اول: التهرب الضريبي

تمهيد:

تمثل الضريبة مصدراً ووسيلة وأداة ساسية، إقتصادية ومالية تسهم في تمويل الخزانة العامة للدولة وتساعد في تغطية النفقات العامة فيها، حيث تشكل مصدر إيرادات داخلية هامة تهدف إلى تأمين مستوى معيشي أفضل لشعبها ورفع مستوى الرفاهية، إلا أن التهرب الضريبي قد ألحق ضرراً بهذا المصدر بحيث أصبحت العديد من الدول عاجزة عن النهوض بالتزاماتها وواجباتها تجاه المجتمع، ومما لاشك فيه أن التهرب الضريبي وما ينطوي عليه مفهومه من معنى تخلص المكلف من العبء الضريبي من خلال لجوئه إلى وسائل مختلفة من الحيل والخداع بات يشكل سلوكاً خطيراً في معظم الدول، الأمر الذي يؤثر سلباً على كيانها المالي ومؤسساتها المالية والاجتماعية.

وظاهرة التهرب الضريبي ليست وليدة عصرنا الحالي، كما أنها لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة، ولكنها أخذت بعداً وطابعاً عالمياً، فهي تمس جميع البلدان وخاصة النامية منها.

ومن هذا المنطلق كان لزاماً التصدي له ومكافحته بكل الوسائل الكفيلة للحد منه أو منعه بهدف ضمان استمرار وديمومة دخول الموارد المالية للخزينة العامة للدولة.

لذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية بالشكل التالي:

- المبحث الأول: مفهوم الضريبة وأشكالها وقواعدها
- المبحث الثاني: التهرب الضريبي وأشكاله
- المبحث الثالث: أسباب وطرق التهرب الضريبي

المبحث الأول:

مفهوم الضريبة وأشكالها وقواعدها

أولاً: مفهوم الضريبة

تعددت تعاريف الضريبة لكن بقي المفهوم واحداً فمنهم من عرفها بالشكل الآتي:

- الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، وبصورة نهائية، مساهمةً منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة⁽¹⁾
- الضريبة هي استقطاع نقدي أو فريضة يدفعها الفرد جبراً، بشكل نهائي، وبدون مقابل لتغطية الأعباء العامة للمجتمع.⁽²⁾
- الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض من قبل السلطة على المكلفين بها حسب قدرتهم التساهمية بشكل نهائي دون مقابل محدد، من أجل تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.⁽³⁾
- الضريبة هي "استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء المالية".
- غير أن التطور الذي لحق بمفهوم الضريبة جعل مثل هذا التعريف قديماً، لذلك نجد الأستاذ Methil يعرف الضريبة بشكل أوسع بأنها: "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكاليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة وتحقيق دخل للدولة".⁽⁴⁾
- بالتالي يمكن تعريف الضريبة بأنها "استقطاع نقدي أو فريضة مالية تفرضها الدولة على جميع أفراد المجتمع (الاعتباريين والطبيعيين) وذلك بهدف المساهمة في النفقات والأعباء العامة فتدفع للخزينة العامة للدولة بصفة نهائية دون الحصول على منفعة خاصة أو مقابل مباشر".

(1) بن كرده رشيدة - أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية - مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي - جامعة مستغانم - الجزائر - عام 2016 / 2017 - صفحة رقم 6

(2) المرجع السابق مباشرة - نفس الصفحة

(3) سليمان عتير - دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي) - مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير - جامعة محمد خضير / بسكرة - الجزائر 2011/2012 - ص 69

(4) أ. خالد علميات - التهرب الضريبي وأشكاله وطرق الحد منه - مجلة الاقتصاد الجديد - جامعة إربد، الأردن - العدد 9 - شهر سبتمبر 2013 - ص 18

ومن هذه التعاريف يمكن استخلاص خصائص الضريبة بما يلي:⁽¹⁾

1. الضريبة اقتطاع نقدي: يقصد بذلك أن المكلف يقوم بدفعها لصالح الدولة في صورة نقدية حيث كانت قديماً بشكل عيني (إما في شكل تسليم أشياء أو جزء من المحصول) إلا أن نظام الضريبة العينية لم يكن عادلاً عند فرض الضريبة على الناتج الإجمالي دون النظر إلى تكاليف الإنتاج.
2. الضريبة فريضة إلزامية: أي ليس للفرد الحرية في دفع أو عدم دفع الضريبة ولا في اختيار مقدارها أو مواعدها، بل هو مجبر على دفعها، وعدم سدادها يعرض المكلف للمساءلة القانونية.
3. الضريبة تدفع دون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص من جانب الدولة، إلا أن هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة باعتباره فرداً من الجماعة وليس ممولاً للضرائب.
4. الضريبة تفرض إجبارياً من قبل الدولة: من خلال القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة لتستطيع من خلالها تحصيل الضرائب بشكل دوري في الأوقات المستحقة، وبالتالي فإن تلك الضرائب تعبر عن سلطة الدولة في استحقاق تلك الأموال.
5. الضريبة تحقق المنفعة العامة: الضريبة لا تحصل بغرض الانفاق على شيء معين بذاته، بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين وبالتالي تحقيق أهداف اجتماعية عامة.

(1) عباس خضرة وبختي خديجة – السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية – مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر – جامعة ابن خلدون - الجزائر 2022/2021 – ص9

ثانياً: أشكال الضريبة

تم تصنيف الضرائب إلى عدة أشكال على أساس عدة معايير تساعد في تحديد إجراءات فرض الضريبة وطرق تحصيلها ومن هذه المعايير ما يلي: (1)*

(1) من حيث تحمل العبء الضريبي

تنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

أ- الضرائب المباشرة: هي الضرائب على الدخل والثروة والتي تعتبر كضرائب ذات مؤشر، تمس الملكية وهي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات. أي يتحملها المكلف مباشرة من التكلفة بالضريبة إلى الخزينة العمومية. مثلاً الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات. (2)

ب- الضرائب غير المباشرة: هي أن تفرض الضريبة بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة ورأس المال وليس على ذات وجود الثروة، ومنها مايفرض على الاستهلاك أو التدوال أو بعض الوقائع كالبضائع.

(2) من حيث الواقعة المنشأة للضريبة

ويقصد بالواقعة المنشأة للضريبة أن الإلتزام بالضريبة ينشأ بمجرد توفر تلك الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى ظهور الإلتزام بالضريبة. وتنقسم إلى:

1- الضريبة على الدخل: حيث تفرض عن واقعة تحقق الدخل، يقصد بالدخل مايحصل عليه الشخص من إيراد مقابل السلع التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها وبذلك تكون مصادر الدخل الأساسية وهي (العمل/رأس المال/العمل ورأس المال معاً)، وللعمل عائد (الأجر) الذي تفرض عليه الضريبة، بينما عائد رأس المال (الفوائد) التي تفرض عليه الضريبة على الدخل، ويدر العمل ورأس المال معاً ربحاً تفرض عليه الضريبة.

(1) عباس خضرة وبختي خديجة – السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية – مرجع سبق ذكره – ص14

*المزيد الاطلاع على: عيساوي عبد القادر وبلعروسي سيدي محمد – الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر (دراسة حالة ANSEJ) – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) – الجزائر – عام 2016/2015 ص26

* وأيضاً الاطلاع على: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني – التهرب الضريبي في الأردن (أسبابه وطرقه وحجمه) – الأردن/عمان – دراسة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني – عام 2014 – ص15

* وأيضاً الاطلاع على: ندى هديوة – الضريبة على القيمة المضافة (VAT) وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية – بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد – جامعة دمشق – ص14

(2) خلادي محمد أمين وكامش محمد ياسين – الغش والتهرب الضريبي – بحث لنيل شهادة الليسانس – جامعة أبي بكر بلقايد – الجزائر – عام 2014/2013 – ص9

2- الضريبة على رأس المال: التي تنشأ عن واقعة مُلك رأس المال، ويقصد بها من الناحية الضريبية مجموع الأموال المنقولة (الأسهم والسندات) والعقارية (المبينة وغير المبينة) التي يملكها الشخص في لحظة معينة والقابلة للتقدير بالنقود.

3- الضريبة على الاستهلاك أو (ضريبة القيمة المضافة): هذه الضريبة هي نتيجة واقعة الاستهلاك التي مفادها أن الإلتزام بدفع الضريبة ينشأ بمجرد شراء السلعة أو استعماله في أوجه معينة تتمثل بالحصول على السلع الاستهلاكية وضرائب الاستهلاك قد تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع.

(3) من حيث السعر أو معدل الضريبة

يتحدد معدل الضريبة بشكل عام من طرف السلطات العامة بناءً على الإحتياجات لتغطية أعبائها، فتنقسم إلى:

1- ضريبة نسبية: هي الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضعة للضريبة.

2- ضرائب تصاعدية: يوجد في هذا النوع من الضرائب علاقة طردية بين الدخل والمعدل الضريبي فكلما زاد الدخل زاد المعدل المطبق، وتفرض هذه الضرائب بسبب تزايد قيمة الوعاء الضريبي -هذا الأسلوب واسع الانتشار- وهناك أشكال مختلفة للضرائب التصاعدية منها:

❖ التصاعدية بالطبقات: التي تُرتب طبقات المكلفين تصاعدياً بالنسبة للثروة والدخل ثم تفرض الضريبة بنسبة متزايدة كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء.

❖ التصاعدية بالشرائح: حيث يتم تقسيم دخل المكلف إلى شرائح، ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، وتعتبر هذه الطريقة أكثر عدالة كونها تراعي الشرائح السابقة للشريحة التي يقع فيها الدخل.

ثالثاً: قواعد الضريبة

يقصد بها "مجموعة من القواعد والأسس التي يتعين على المشرع اتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي. ويعتبر آدم سميث أول من نظم تلك القواعد والمبادئ وصاغها في كتابه "ثروة الأمم" وتتلخص فيما يلي: (1)

1. قاعدة العدالة والمساواة

ترتكز هذه القاعدة على مراعاة الدولة لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة عند فرض الضرائب على المكلفين. وقد ذكر آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقاً لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي نسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم. وعلى هذا نجد أن القاعدة الضريبية يجب أن تحقق أساساً فكرة العدالة والمساواة بين المكلفين بها، كي يتحقق لهم الشعور بالأمان والثقة والاطمئنان.

2. قاعدة اليقين:

يقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض، والغرض من ذلك أن يكون المكلف على علم يقيني بمدى التزامه بصورة واضحة لا شك فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مقدماً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها وسعرها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها، وغير ذلك من المسائل الفنية المتعلقة بالضريبة بالإضافة إلى معرفة حقوقه تجاه الإدارة المالية والدافع عنها.

3. قاعدة الاقتصاد في النفقات

تعني هذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة، مما يكلف الدولة إجراءات قد تتجاوز حصيلتها الضريبية ذاتها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه.

(1) بشرى بوعزيز و بشرى صنادلة – الامتيازات الضريبية ودورها في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الجزائر لفترة 2000 / 2016) – مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر 2017/2018 – ص 8-9

4. قاعدة الملائمة في الدفع:

تشرح هذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتيسير دفعها وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته. وتهدف هذه القاعدة إلى عدم تعسف الإدارة المالية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات الربط والتحصيل، وتدعو اعتبارات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الدائمة والأشخاص الخاضعين لها، من أجل العديد من المشاكل التي يمكن أن تثار في حالة مخالفة القاعدة. وقد نتج عن هذا القاعدة قاعدة الحجز عند المنبع وذلك بسبب الضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتران عند المنبع يعد الأكثر ملائمة ويسر بالنسبة للمكلف والإدارة المالية في ذات الوقت.

5. قاعدة الثبات

ويقصد بها أن لا تتغير حصيللة الضرائب تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية (وخصوصاً في أوقات الكساد) وذلك لأن الحصيللة الضريبية تزداد في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخل والإنتاج بينما تقل عادةً في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنسبة لمسؤولياتها التي تزداد في هذه الأوقات.

6. قاعدة المرونة

يقصد بالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلاتها مع عدم إنكماش وعائها ومن ثم انخفاض حصيلتها.

رابعاً: طرق تحصيل الضريبة

لدى الإدارة الضريبية طرقاً مختلفة لتحصيل الضريبة وبالتالي تقوم الإدارة باختيار الطريقة المناسبة لتحصيل كل ضريبة على حدة، والملائمة في تحديد أداء الضريبة دون تعسف أو تعقيد في الإجراءات الإدارية وتتمثل أهم طرق التحصيل الضريبي فيما يلي:

(1)

- 1 التحصيل الودي: يتم فيه دفع الضريبة من طرف المكلف بإرادته دون اللجوء إلى إجراءات تجبره على ذلك.
- 2 التحصيل الجبائي: إذا لم تنفع الوسائل الودية في حث المكلف على دفع دينه الجبائي، يتم تحصيل هذا الدين باستخدام الوسائل القانونية وذلك بغية المحافظة على مصالح الخزينة.

(1) عباس خضرة وبختي خديجة - السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية - ص24 - مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: التهرب الضريبي وأشكاله

أولاً: تعريف التهرب الضريبي⁽¹⁾

بسبب اختلاف العادات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للدول ظهر عدة تعاريف للتهرب الضريبي إلا أن جميع التعاريف تشير إلى معنى واحد وهو { محاولة التخلص من عبء الضريبة أو تقليله بطرق غير مشروعة }

- فقد عرّفه أحد المؤلفين بأنه " إفلات المكلف من الضريبة إفلاتاً كاملاً وخسارة الإيراد من الضريبة".
- وعرّفه آخر بأنه " محاولة المكلف الخاضع للضريبة، عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرقاً وأساليب مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش".
- وعرّفه آخرون بأنه " قيام المكلف ببعض الأعمال والأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه".
- وفي تعريف آخر عُرّف بأنه " تخلص المكلف من التزامه القانوني بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً بإتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون".
- وتم تعريفه أيضاً " حرمان الخزينة العامة من تحصيل الضرائب المفروضة على المكلفين وذلك بالتهرب من الالتزام بدفعها بطرق وأساليب مختلفة من أجل التخلص منها، وتعتبر ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول".⁽²⁾
- وبالتالي يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه:"اتباع المكلف طرقاً (قانونية وغير قانونية) من أجل التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه بشكل كلي أو جزئي".

(1) طارق حمدي حمدان أبو سنييه – العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية)- دراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة – جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا – عام 2008 ص-29-30

(2) محمد بلول – التهرب الضريبي وآليات مكافحته – مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق – جامعة الشهيد حمه لخضر_الوادي – الجزائر – عام 2016/2017 – ص9

ثانياً: أشكال التهرب الضريبي

تم تقسيم التهرب الضريبي إلى عدة أشكال على أسس متنوعة منها: (1)

(1) من حيث المشروعية:

- 1- تهرب مشروع (تجنب ضريبي): يقصد بذلك أن يستخدم المكلف الثغرات الموجودة في القانون لتجنب دفع الضريبة دون مخالفة الأحكام والتشريعات الضريبية للبلد. (2) حيث عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه " ترتيب أمور الممول بما يمكنه من تخفيض الضريبة بصورة تتفق حرفياً مع القانون". كما عُرف التهرب الضريبي بأنه "تخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع". (3)
 - 2- التهرب غير المشروع: يقصد به قيام المكلف بمخالفة الأحكام القانونية عن طريق الغش أو التحايل على التشريعات الضريبية حيث يرتكب بذلك جرائم يعاقب عليها القانون. (4)
- وينقسم التهرب غير المشروع إلى نوعين: النوع الأول: التهرب غير العمدى (غير المتعمد) وهو خرق مباشر للقانون بدون قصد ويسمى أيضاً بالتهرب الواقع .
- النوع الثاني: التهرب العمدى (المتعمد) يشترط هذا النوع استخدام طرق احتيالية تنتهك القانون عمداً. (5)

(2) من حيث مقدار التخلص من الضريبة: (6)

- 1- التهرب الكلي: يقصد به تهرب المكلف من دفع الضريبة المفروضة عليه بشكل كلي حيث يلجأ إلى إخفاء دخله الذي تحقق في سنة معينة عن الإدارة الضريبية أو عدم عرض جميع فوائد التأخير الذي حصلت عليها المنشأة من عملائها الذين تأخروا في سداد الديون، وهذا يؤثر بشكل سلبي على الخزانة العامة للدولة.

(1) د.سوزان جلال عبد الشافي الكنانى - لتهرب الضريبي: دراسة في التشريع الضريبي المصري والسعودي - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - المملكة العربية السعودية - العدد 78 - ديسمبر 2021 - ص756

(2) أ.خالد علميات - التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه - مرجع سبق ذكره - ص20

(3) د. سوزان عبد الشافي الكنانى - التهرب الضريبي: دراسة في التشريع الضريبي المصري والسعودي - مرجع سبق ذكره - ص756

(4) أ.خالد علميات - التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه - ص20 - مرجع سبق ذكره

(5) د.سوزان جلال عبد الشافي الكنانى - لتهرب الضريبي: دراسة في التشريع الضريبي المصري والسعودي - مرجع سبق ذكره - ص756

(6) المرجع السابقة نفسه مباشرة - نفس الصفحة

2- التهرب الجزئي: يعني تهرب المكلف من دفع الضريبة المفروضة عليه بشكل جزئي وذلك من خلال طرق عدة منها إسقاط الكلف لبعض عناصر نشاطه بحيث لا يعبر عن الجزء المتبقي منه عن حقيقة نشاطه الفعلي، فيؤدي ذلك إلى تقدير الضريبة عليه بأقل مما يجب أن تقدر، لكن من الجدير بالذكر أن التهرب الجزئي لا يضر بالخرزنة العامة بنفس الدرجة التي يضر بها التهرب الكلي ولكن يخضع فاعله لنفس العقوبة التي يخضع لها مرتكب التهرب الكلي.

(3) من حيث الإقليمية (النطاق):⁽¹⁾

1- التهرب الداخلي (المحلي): ويقصد به التهرب الذي يرتبط بحدود إقليم الدولة ولا يخرج إلى دولة أخرى ويعد هذا الشكل هو أكثر الأشكال شيوعاً حيث تعاني منه أغلب الدول أياً كانت درجة تقدمها أو تخلفها.

2- التهرب الدولي: يقصد به التهرب الذي يحدث خارج حدود إقليم الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة على المكلف، كأن يقوم المكلف بتحويل أرباحه إلى خارج إقليم الدولة الكائن بها ليتهرب من الضريبة الداخلية إذا كانت مرتفعة، وقد يحدث أحياناً على إقليم عدة دول مثل تهريب الأموال من بلد المنشأة إلى دول الإعفاءات الضريبية.

(1) د.سوزان جلال عبد الشافي الكنانى - التهرب الضريبي: دراسة في التشريع الضريبي المصري والسعودي - مرجع سبق ذكره - ص 756

المبحث الثالث:

أسباب وطرق التهرب الضريبي

أولاً: أسباب التهرب الضريبي:

من المهم معرفة أسباب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في البلد وذلك للمساعدة في الوصول إلى حل مناسب أو إيجاد طرق للحد من حدوث التهرب وانتشاره. ويمكن تلخيص أسباب التهرب بما يلي: (1)*

1) الأسباب النفسية:

يختلف حجم التهرب من بلد إلى آخر ومن شخص إلى آخر متأثراً بالعوامل النفسية التي تحكم سلوك المكلفين، والتي قد تخفف أو تزيد من الآثار الاقتصادية المترتبة على الضريبة والمرتبطة بها على نحو وثيق. فتتجسد تلك الأسباب بما يلي:

1. أهمية النقود للفرد: باعتبار النقود تمثل وسيلة مبادلة رئيسية يستخدمها الفرد للحصول على ما يشبع حاجاته ورغباته. ومن ثم تبدو لدى الفرد الرغبة المنطقية في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من ثروته أو دخله بهدف تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته. لذا فهو يقاوم عادةً أي إجراء أو سلوك قد يحرمه أو ينقص من هذا الدخل أو الثروة.

2. العبء النفسي للضريبة: يتجسد في انطباعات المكلفين الناجمة عن تكليفهم بالضريبة والتي ينعكس صدها على تصرفاتهم. وهنا نميز بين الضغط الضريبي ومصطلح العبء النفسي للضريبة. فالضغط الضريبي يشير إلى المعنى الموضوعي للعبء الضريبي. أما العبء النفسي للضريبة فيعبر عن الجانب النفسي لفرض الضريبة على المكلف.

(1) إياد صالح حمائل – التهرب الضريبي في سورية مع استعراض تجارب الدول الأخرى في الحد من التهرب الضريبي – رسالة أعدت لنيل الماجستير في إدارة الأعمال – المعهد العالي لإدارة الأعمال – سوريا – عام 2023/2022 – ص 44

*المزيد الاطلاع على: خلف الجعافرة ود.محمود إسماعيل – المفهوم القانوني للتهرب الضريبي وأثره في الاقتصادات الوطنية – المجلة العالمية متعددة اللغات للعلوم والتكنولوجيا (IMJST) – مجلد 8 – عدد 2 – الرقم الدولي الموحد للدوريات 9810-2528 الأردن/عمان – عام 2023 – ص 5875

* وأيضاً الطلاع على: محمد بلول – التهرب الضريبي وآليات مكافحته – مرجع سبق ذكره – ص 13

* وأيضاً الاطلاع على: أ.خالد عيادة عمليات – التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه – مرجع سبق ذكره – ص 20

ويعلل هذا الاختلاف بأنه ناجم عن اختلاف و تفاوت الإدراك لدى المكلفين - أي تفاوتهم في إدراك مفهوم الضريبة ودورها و غرضها وكيفية انفاق حصيلتها- وهو أحد أهم المفاهيم الأساسية المحددة للسلوك الإنساني الذي يختلف تبعاً لاختلاف شخصيات هؤلاء المكلفين ودرجة تعلمهم. فالتهرب الضريبي هو رد فعل المكلف الناتج عن شعوره بعبء الضريبة، لذا كلما ازداد شعوره بعبء هذه الضريبة نفسياً ازداد لديه دافع التهرب من أدائها.

(2) الأسباب السلوكية:

تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1. انخفاض المستوى الأخلاقي: لوحظ في الكثير من الدول -خاصةً النامية- أن الشعور الأخلاقي تجاه الالتزام الضريبي مازال ضعيفاً جداً، حتى ساد الاعتقاد لدى الكثير من الأفراد بأن سرقة الخزنة العامة للدولة لا تعد سرقة بل مهارة. وهذا الشعور يتضمن قدراً كبيراً من الخطورة فيعكس روح العصيان والاستهتار بالقيم والأخلاق، ويقلل من شأن الدولة ودورها، كما أنه يخرق مفهوم التضامن الاجتماعي القومي لأن قلة من الأفراد يوفون بالتزاماتهم الضريبية احتراماً للالتزام الأخلاقي بهذا المفهوم، في حين يسعى آخرون للاستفادة من أكبر قدر ممكن من المنافع العامة دون المشاركة في تحمل أعبائها.

2. مدى رضا المكلف عن الواقع السياسي: الرضا السياسي لدى المكلف يشكل عاملاً مهماً في تقليص دوافعه حيال التهرب الضريبي، إذ توجد علاقة سلبية بين الالتزام الضريبي وبين المشاعر المناهضة للحكومة، فبقدر رضا المكلف عن واقعه السياسي-أشخاصاً وسياسات- يكون متقبلاً لما يفرض عليه من ضرائب من قبل السلطة السياسية في الدولة.

(3) الأسباب الاقتصادية

تؤدي دوراً بارزاً في خلق ظاهرة التهرب الضريبي وانتشارها، لأن النظام الضريبي هو جزء من النظام المالي الذي هو جزء من النظام الاقتصادي للدولة.

ومن أهم الأسباب الاقتصادية ما يلي:

1. الظروف الاقتصادية للدولة: في حالة الرخاء الاقتصادي للدولة سوف تزداد حركة البيع والشراء والاستيراد والتصدير مما يترتب عليه زيادة في دخول وأموال الأفراد، فتزداد فرص نقل العبء الضريبي. وفي الحالتين لن يشعر المكلفون بثقل عبء الضريبة المفروضة عليهم ولن يلجؤوا للتهرب من أدائها، خشية المسائلة القانونية، ما داموا قادرين على ذلك.
أما في حالة الكساد الاقتصادي فيحدث العكس. إذ يترتب على هذه الحالة أمران:
أ- لجوء الدولة إلى فرض ضرائب جديدة مما يزيد العبء الضريبي على المكلفين.
ب- ضعف قدرة المكلفين على دفع الضرائب المستحقة نتيجة لصعوبة الأوضاع الاقتصادية العامة مما يزيد عبئها عليهم فسيحاول المكلف التخلص من الضريبة عن طريق التهرب من أدائها.
2. الظروف الاقتصادية للمكلف: يحدد الوضع الاقتصادي للمكلف ردة فعله على الضريبة المفروضة فإذا كان يعاني من ضعف في الدخل سوف يسعى للحفاظ على دخله الكامل لإشباع حاجاته الأساسية فيلجأ إلى التهرب الضريبي لأن اقتطاع الضريبة من هذا الدخل يعني انقاص قدرته المالية.
أما إذا كان المردود الاقتصادي للمكلف جيداً فإن اقتطاع الدولة للضريبة لن ينقص من قدرته المالية على إشباع حاجاته الأساسية - مع التأكيد طبعاً على المفهوم النسبي للحاجات الأساسية لكل مكلف - وعندها لن يكون المكلف مدفوعاً إلى التهرب من الضريبة وسيقوم بأدائها.

(4) الأسباب الفنية والإدارية:

هناك مجموعة من العوامل الإدارية والفنية التي تسهم على نحو بارز في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وغيرها من الظواهر المخلة بالوضع الضريبي والمالي للدولة، ومن أهمها:

1 عدم كفاءة الإدارة الضريبية
تعرف الإدارة الضريبية بأنها "الأجهزة التي يعهد إليها تطبيق القوانين الضريبية بدءاً من حصر المكلفين مروراً بفرض الضريبة انتهاءً بتحصيلها"

إذ يقع على عاتق الإدارة تطبيق القانون الضريبي وتبرز أهمية هذه الإدارة في كونها يعهد إليها بمهمة تحصيل إيرادات الدولة اللازمة لتمويل الإنفاق العام. ومن هذا المنطلق، فإن قوة هذه الإدارة أو ضعفها يرتب مجموعة آثار مهمة تتمثل إما في إحكام الرقابة على المكلفين وتحصيل إيرادات الدولة كاملة، وإما الخلل في الأداء ومن ثم ضياع حقوق الدولة وإفلات الكلفين من التزاماتهم.

2 ضعف الثقة بين الإدارة الضريبية وبين المكلف
تبدو هذه الأزمة واضحة وبشدة في الدول النامية، فغالباً ما توجد فجوة وعي ضريبي لدى المكلفين وفجوة أداء لدى الإدارة الضريبية. إذ ينظر المكلف إلى الضريبة على أنها جباية وتعسف وبالمقابل تنتظر الإدارة إلى المكلفين على أنهم مجموعة من المتهربين الذين يتوجب السعي إلى ضبطهم.

3 تعقد النظام الضريبي وعدم المرونة في تطبيقه
الأنظمة الضريبية معقدة بطبيعتها، ولكن قد يصل هذا التعقيد إلى درجة الغموض حيث يصعب على المكلفين العاديين -من غير ذوي الاختصاص- فهمه وإدراكه. ويزيد من سوء الأمر أحياناً عدم المرونة في تطبيق القوانين الضريبية من قبل الأجهزة المكلفة بذلك، وعدم وحدة المعايير في معاملة المكلفين، وتعسف موظفي الإدارة الضريبي في معاملتهم.

(5) الأسباب التشريعية⁽¹⁾

يمكن توضيح هذه الأسباب كالتالي:

1 ضعف دقة الصياغة: تلعب النصوص القانونية للضريبة دوراً هاماً في ظاهرة التهرب الضريبي، فكثيراً ما تصدر هذه القوانين وهي مشوبة بعيوب الصياغة، فقد تكون مبهمة وغير واضحة مما يجعلها عرضة لتعدد التفسيرات، وبالتالي ظهور الخلاف بين الإدارة والمكلف مما يضيع حق الخزينة العامة للدولة، لاسيما إذا أخذ القضاء بالتفسير الذي يكون لصالح المكلف.

(1) أحمد مأمون أحمد - تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية - بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الحقوق - جامعة

المنصورة - العراق - عام 2021 - ص11

2 انعدام الاستقرار التشريعي الضريبي: وهذا يعني أن تعرض نصوص القوانين الضريبية إلى تعديلات كثيرة ومتواصلة تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار فينجم عن ذلك إرباك في عمل السلطة المالية وهذا يكون فرصة لبعض المكلفين فيستغلون عدم إلمام موظفي السلطة المالية بالقوانين والقرارات والتعليمات الصادرة للتهرب من الضريبة.

3 ضعف الجزاءات الضريبية: إن ضعف الجزاءات المفروضة على المتهربين من دفع الضرائب قد لا يكون رادعاً لهم ولغيرهم من التهرب، وخصوصاً أن المكلف في كثير من الأحيان يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها من التهرب الضريبي وبين قساوة العقاب الذي يتعرض له فيما لو انكشف أمره فكلما كان العقاب صارماً وينفذ بجدية وعدالة، أدى ذلك إلى معاودة المكلف للتفكير كثيراً قبل الإقدام على أمر عواقبه وخيمة.

4 الإزدواج الضريبي: يعني هذا أن تفرض نفس الضريبة أكثر من مرة على الشخص ذاته عن نفس المال في المدة ذاتها بواسطة سلطتين مالييتين، ومن خلال التعريف يتبين أنه لكي يتحقق الإزدواج الضريبي لابد من توفر الشروط الآتية:

- خضوع نفس المكلف للضريبة.
- أن تكون الضريبة المفروضة من نفس النوع.
- أن يكون الوعاء الخاضع للضريبة واحداً.
- أن تكون الضريبة مفروضة عن نفس المدة.

ثانياً: طرق التهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي من الأفعال التي تتطلب تحايلاً وتلاعباً، بحيث يستغل المكلف بالضريبة (الذي يريد التخلص من الضريبة) جميع الفرص ويسلك كافة الطرق للوصول إلى غايته سواء كانت هذه الطرق مشروعة أو غير مشروعة. ومن هذه الطرق: (1)*

1) التهرب عن طريق المعاملات الحسابية

يتم التهرب في المعاملات الحسابية بطريقتين:

- 1- تخفيض الإيرادات: تعد الطريقة الأكثر استعمالاً والتي من خلالها يعتمد المكلف على تخفيض الوعاء الضريبي والتخلص من دفعها كلياً ويتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير، أي البيع نقداً، ولا يترك أي أثر للعملية. هذه الطريقة تمكنه من إخفاء جزء كبير من رقم أعماله وكذلك تسجيل قيمة

(1) معاشو مليكة - البات مكافحة التهرب الضريبي - مذكرة لنيل شهادة ماستر - جامعة د.الطاهر مولاي _سعيدة_ - الجزائر - عام 2016/2015 - ص 16

*المزيد الاطلاع على: بن كرده رشيدة - أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية - مرجع سبق ذكره - ص 13

*وأيضاً الاطلاع على: خلادي محمد أمين وكامش محمد ياسين - كامش والتهرب الضريبي - مرجع سبق ذكره - ص 31

العمليات بأقل من قيمتها الحقيقية وقد يتم ذلك بعد الإتفاق المبرم مع الزبون.

2- تخفيض التكاليف: للمكلف حق الخصم لبعض التكاليف والأعباء من الربح الخاضع للضريبة وهذا وفقاً للشروط التالية:

1. أن تكون موضوعاً في صالح نشاط المؤسسة ولها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة.

2. أن تتصل بأعباء فعلية مرفقة بمبررات ووثائق رسمية.

3. أن تكون في حدود السقف الذي حدده القانون.

(2) التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية

تعتمد هذه الطريقة من التهرب على ممارسة عمليات وهمية للحصول على محاسبة دون فواتير كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية. وذلك بإخفاء جزء من البضاعة ليتم بيعها في السوق أو ما يعرف بالسوق الموازية.

• التهرب عن طريق عمليات مادية

يقصد به خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة الوضعية الحقيقية ويتمثل في إخفاء السلع أو المواد الأولية الخاضعة للضريبة سواء كان هذا الإخفاء جزئياً أو كلياً:

ويقصد بالإخفاء الجزئي: إخفاء جزء من أملاك المكلف أو جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

أما الإخفاء الكلي: يكون بقيام أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها وبالتالي الانتاج الحاصل عليه منها يباع دون فواتير ويسمى "الاقتصاد السري" أو "غير الشرعي" وهو بعيد عن كل مراقبة وهكذا تحرم خزينة الدولة من إيرادات مالية هامة يمكن ان تستعمل لتمويل مختلف المشاريع التنموية.

• التهرب عن طريق عمليات قانونية

تعتمد هذه الطريقة على التلاعب في تصنيف الحالات القانونية، كأن يقوم المكلف بتصنيف مبيعات خاضعة للضريبة إلى مبيعات معفية. أو أن تقوم الشركة بتوزيع أرباحها على المساهمين بشكل رواتب وأجور لينخفض معدل الضريبة حينما يتعلق الأمر بالرواتب والأجور.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية

تمهيد

تشغل التنمية الاقتصادية حيزاً واسعاً في فكر الاقتصاديين المعاصرين سواء كانوا في الدول النامية أو الدول المتقدمة - وبالأكثر النامية كونها تعاني بشكل واضح من ظواهر التخلف الاقتصادي - وتعد وسيلة أساسية لتخليص البلاد من مظاهر الركود والتخلف.

تعد عملية التنمية الاقتصادية تطوراً متعمداً ومقصوداً ومدروساً يحدث نتيجة تغيرات هيكلية في المجتمع حيث تتطلب التحديث حسب ما تفرضه مستجدات العصر والتوسع في الاستثمار وتطبيق استراتيجيات تنموية محكمة الدراسة.

ولابد هنا من التفريق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يعبر النمو الاقتصادي عن الارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية محدودة.

بينما تهتم عملية التنمية الاقتصادية في زيادة الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ويتبع ذلك زيادة في الدخل القومي للفرد فتتحسن أوضاع المواطنين وتزداد القدرات الاقتصادية للدولة. وفي هذا الفصل سيتم التركيز على التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث على الشكل التالي:

- المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية (أهميتها، خصائصها، جوانبها)
- المبحث الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها
- المبحث الثالث: مرتكزات ومعوقات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية (أهميتها، خصائصها، جوانبها)

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

هناك تعريفات عدة للتنمية الاقتصادية، يمكن أن نستعرض عدداً منها كالآتي:

- عرف د. عيسات العمري التنمية بأنها " هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أعلى استغلال في أقصر فترة ممكنة، وذلك لهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى لأفراد المجتمع".⁽¹⁾

- وعرفها آخرون بأنها "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة الاقتصادية، ولتسهم في تقدم البلاد".⁽²⁾

- وجاء تعريف آخر يقول بأنها " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمان".⁽³⁾

(1) د. عيسات العمري - معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي - مجلة تنمية الموارد البشرية - جامعة محمد لمين دباغين_ سطيف 2 - الجزائر - المجلد 7 / العدد الثاني - ديسمبر 2016 - ص 165

(2) لوح حكيم - دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 1990/2013 - مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير - جامعة مستغانم - الجزائر - عام 2016/2017 - ص 94

(3) المرجع السابق نفسه مباشرة - نفس الصفحة

- وعرفها د.محمد إبراهيم مبروك بأنها "عملية النمو في النسق الاقتصادي للمجتمع أي العملية التي بمقتضاها يمكن استغلال الموارد الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن لتوفير معظم المتطلبات التي يحتاجها أفراد المجتمع، عن طريق زيادة الدخل القومي وزيادة الدخل الفردي ورفع مستوى القوى الإنتاجية واستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع بأعلى كفاية إنتاجية وأقل جهد ونفقات ممكنة". (1)

- بينما عرفها د.عادل مجيد العادلي بأنها "عملية تحدث بفعل قصدي يتم فيه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أساليب التخطيط التي تتلائم وفلسفة الاقتصاد لكل دولة بما يناسب حجم ومستوى تطور اقتصادها والتي تستهدف تغيير هيكل شامل يقضي إلى استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل وكامل وبما يحقق توزيع عادل للثروة والدخل بين شرائح المجتمع بهدف التخلص من ظاهرتي الفقر والبطالة". (2)

- ومما سبق يمكن أن نعطي تعريفاً موجزاً للتنمية الاقتصادية بأنها نقل البلد من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال تغييرات في الهياكل الاقتصادية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة تقضي إلى رفع الدخل القومي الإجمالي.

وبالتالي، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- تعتبر الزيادة السريعة في مستوى دخل الفرد الحقيقي أحد أهداف التنمية الاقتصادية، وليتم تحقيق هذا الهدف يجب تطوير هيكل الاقتصاد الوطني.
- زيادة الدخل القومي يجب أن يصاحبها زيادة في الدخل الفردي، وذلك يحدث عندما تكون نسبة الزيادة في الدخل القومي أعلى من زيادة النمو السكاني في البلد.

(1) د.محمد إبراهيم مبروك - التنمية الاقتصادية المستدامة تحديات الحاضر وأفاق المستقبل - الفيوم / مصر - نشر جامعة الفيوم - عام 2016 - ص21

(2) د.عادل مجيد العادلي- مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - العراق - العدد الخامس والثلاثون - عام 2013 - ص52

■ الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقية للفرد شرط أساسي لحدوث التنمية الاقتصادية، لأن الزيادة الطارئة لا تدل بحد ذاتها على حدوث التنمية الاقتصادية.

■ الدخل الفردي المقصود هنا هو الدخل الفردي الحقيقي أي نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة لأنه قد يحدث أن يزيد الدخل الفردي الاسمي، لكن ذلك يكون نتيجة للآثار التضخمية، ولحساب الدخل الحقيقي يتم استخدام الأسعار الثابتة اعتماداً على الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية

ثانياً: أهمية التنمية الاقتصادية

تتجلى أهمية التنمية في العنصرين التاليين: (1)

العنصر الأول: التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة.
إن قيام الدولة النامية بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يساعد على تقليص حدة الفجوة بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة وبذلك يجب الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على تقليص هذه الفجوة كالتالي:
أ- مجموعة العوامل الاقتصادية:

1. التبعية الاقتصادية للخارج
2. سيادة نمط الإنتاج الواحد
3. نقص رؤوس الأموال
4. انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة*
5. سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي والإداري
6. استمرارية أزمة المديونية الخارجية
7. ضعف الجهاز المصرفي في زيادة الإدخار

(1) بن عبو فاطمة ومولاياب ملوكية – التنمية الاقتصادية في البلدان النامية – مذكرة لمتطلبات نيل شهادة الماستر – جامعة ابن خلدون/تيارت/ - الجزائر – عام 2015/2014 – ص39

* البطالة المقنعة أو (فائض العمالة) تطلق على العمال في أعمال معدومة القيمة الاقتصادية أو هي توظيف أعداد من العاملين للعمل بوظائف معينة بأكثر من الحاجة الفعلية مع إمكانية الاستغناء عنهم.

ب- مجموعة العوامل غير الاقتصادية:

1. الزيادة السكانية الهائلة
2. انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية

ولذلك على البلدان النامية العمل لتجاوز هذه العوامل وذلك من خلال تبني رؤية واستراتيجية واضحة ومدرسة.

العنصر الثاني: التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، فيزيد هذا الأمر من روابط تبعية الدول النامية. فمن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً. وليس خافياً أن الاستقلال الاقتصادي يؤدي إلى استقلال سياسي، وهو ما تحتاجه غالبية الدول النامية.

ثالثاً: خصائص التنمية الاقتصادية

من جملة خصائص التنمية يمكن أن نعدد مايلي: (1)

1. ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه وماهية هذا الإنسان.
2. ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقاً للظروف التي تمر بها الدول.
3. عملية مجتمعية شاملة.
4. عملية تغيير مقصودة.
5. تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.
6. تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
7. تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

(1) د. عبد اللطيف مصطفى ود. عبد الرحمن سانية-دراسات في التنمية الاقتصادية - بيروت/لبنان - مكتبة حسن العصرية - طبعة أولى - عام 2014 - ص22

رابعاً: جوانب التنمية الاقتصادية

تم الإشارة في معظم تعاريف التنمية الاقتصادية إلى أن مفهوم التنمية لا يقتصر فقط على الجوانب المادية بل يتضمن أيضاً جوانب غير مادية لذلك كان من أهم عناصر التنمية الاقتصادية ما يلي: (1)

1. الموارد الطبيعية.
2. الموارد البشرية.
3. رأس المال المادي.
4. التكنولوجيا.
5. العناصر المؤسسية والمجتمعية كعناصر مكملة للعناصر السابقة.

من جهة أخرى تتصف التنمية الاقتصادية بصفة الشمول حيث تجعل التنمية تهتم في الوقت ذاته بدراسة الظواهر والمعوقات الاقتصادية التي تعترض مسيرة الاقتصاد والعملية الانتاجية للمجتمع - ونقصد بالمعوقات: مختلف المشكلات التي تطرأ على جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية - والتي يحتاج تحديدها الى البحث والتدقيق في العديد من الجوانب الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالانتاج أو غير المباشرة - لكي يتسنى الحكم بصحة وسلامة اقتصاد البلد من عدمه - وعادةً ما تكون تلك الجوانب المراد التحقق من أدائها وكفاءة أجهزتها وفعاليتها تتضمن مايلي:

- مستويات المعيشة.
- معدلات الدخل القومي.
- حالة توزيع الدخل القومي.
- المستوى التعليمي والأمية.
- مستوى الإنتاجية.
- الكثافة السكانية ومستوى النمو السكاني.
- مستوى البطالة وتحديد نوعها.

وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية إلا أنه يمكن القول بأن محاولة التركيز على هذه الجوانب والموازنة بين معدلات كل منها يساعد على تقييم حالة اقتصاد البلد وتحديد خطة التنمية المناسبة له.

(1) د. عبد اللطيف مصطفى ود. عبد الرحمن سانية-دراسات في التنمية الاقتصادية - بيروت/لبنان - مكتبة حسن العصرية - طبعة أولى - عام 2014 - ص 23

المبحث الثاني:

أهداف التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

أولاً: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهدافاً عدة، يجب أن توضع على أساسها الخطة العامة لتحقيقها في الدول النامية، أهمها: (1)*

1. زيادة الدخل القومي

إن الهدف الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بعملية التنمية هو معاناتها من الفقر وانخفاض مستوى معيشة أهلها ونمو سكانها بشكل هائل، فحل هذه المشاكل لا بد من زيادة الدخل القومي وهو يعد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية.

ويقصد بالدخل القومي الواجب زيادته هنا هو الدخل الحقيقي وليس النقدي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ومما لا شك فيه أن الزيادة في الدخل القومي يحكمها عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

2. رفع مستوى المعيشة

تسعى التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً إلى تحقيق الضروريات المادية للحياة، إلا أنه من الصعب الوصول إلى هذه الغايات دون رفع مستوى معيشة السكان بالدرجة الكافية، لأن هدف التنمية الاقتصادية ليس فقط خلق الزيادة في الدخل القومي كوسيلة لرفع مستوى المعيشة بشكل عيبي، بل يجب أن تكون هذه الزيادة مناسبة لنسبة زيادة السكان ويكون نظام توزيع الدخل متزن. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أمراً صعباً وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة بدلاً من زيادته.

(1) العباسي محمد - برامج التنمية الاقتصادية وأثرها على الجنوب الكبير /دراسة ولاية اليزي_2019/2001_ / - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: اقتصاد التنمية - جامعة الجزائر 3 - عام 2020/2019 - ص6

* للمزيد الاطلاع على: د.عبيد محمد علي عبد الخالق - تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية في الألفية الثالثة -المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - مجلد 7 - عدد13 - مقالة 3 - مصر - عام 2022 - ص46

* وأيضاً الاطلاع على: لوح حكيم - دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 2013/1990 -مرجع سبق ذكره -ص94

لذلك لابد أن تقوم التنمية الاقتصادية بالعمل على خلق زيادة في الدخل القومي وتحقيق نظام توزيع عادل لهذا الدخل وبالتالي رفع مستوى المعيشة من جهة وإدراج بعض التغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة أخرى.

3. تعديل التركيب النسبي

يقصد بهذا الهدف أن يهتم القائمون على عملية التنمية بإحداث توازن بين القطاعات المختلفة وعدم الاعتماد على قطاع واحد -كالزراعة مثلاً- فقد تمر البلد بتقلبات جوية فيؤثر ذلك على المحاصيل الزراعية بشكل سلبي مما يشكل خطراً جسيماً على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية. لذلك يجب أن تركز عملية التنمية على تنوع القطاعات التي تؤثر في الدخل القومي كقطاع الصناعة والسياحة والتجارة وغيرها من القطاعات الممكن توافرها.

4. تقليل التفاوت في الدخل والثروات

يعد هذا الهدف هدفاً اجتماعياً إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد فإننا نرى فرقاً كبيراً في توزيع الدخل والثروات فتستحوذ فئة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثرواته ونصيب عالي من دخله القومي، بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت أدى إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين أو حالتين: حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع إضافة إلى أنه غالباً ما يؤدي ذلك إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه. وكلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع، وذلك أن الطبقة الغنية لا تتفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، إضافة إلى أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الانتاجي، وزيادة البطالة، ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخل والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لها، الأمر الذي يتطلب من السياسة المالية وخاصة في الدول النامية أن تلعب دوراً مهماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع للوصول إلى هذا الهدف، حيث تنقسم وسائل تمويل التنمية إلى قسمين:

القسم الأول: التمويل المحلي

يعد التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، إذ تتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، وتوفيرها من مصادر مختلفة لتمويل الاستثمارات المحلية بالصورة التي تحقق معدلات مرتفعة للتنمية عبر الزمن. وتنقسم مصادر التمويل المحلي إلى قسمين:

أ- التمويل المحلي الحكومي

- 1 الإيرادات الضريبية: تعد الضريبة أداة للتأثير في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ووسيلة يتم بموجبها تحويل جزء من دخول الأفراد والشركات إلى الحكومة، لتحقيق أغراض مالية، ومصدراً من مصادر توفير الأموال تستخدم لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- 2 الإيرادات غير الضريبية: يشمل هذا النوع من الإيرادات المساهمات الاجتماعية وإيرادات الممتلكات ومبيعات السلع والخدمات.
- 3 الإيرادات من الشركات المملوكة للدولة: يطلق على الشركات المملوكة للدولة على الشخصيات الاعتبارية الحكومية والتي ينطوي نطاق عملها على إنتاج السلع والخدمات بهدف البيع للجمهور وللمنشآت الأخرى الخاصة منها والعامّة وجني الأرباح. ولعل السبب الرئيسي لإنشاء هذه الشركات الحكومية هو تعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق الاستثماري من إيراداتها عندما لا تكفي الضرائب لتمويل التراكم الرأسمالي نظراً لانخفاض متوسط دخل الفرد، فضلاً عن ذلك تعمل هذه الشركات على توليد فرص عمل جديدة.

(1) أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري - تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق نموذجاً) - بيروت/النجف الأشرف - مركز الرافدين للحوار - طبعة أولى - عام 2022 - ص22

*المزيد الاطلاع على: هاوكر رمضان عيسى - تحليل أسباب وآثار ظاهرة التهرب الضريبي وطرق معالجته في النظام الضريبي العراقي - مجلة جامعة دهوك - جامعة دهوك - المجلد 20 - العدد 2 - عام 2017 - 140

4 الإيرادات من الموارد الطبيعية: يعد النفط والغاز من أكثر الموارد الطبيعية الموجودة في الدول النامية، ويعد ريعه الاقتصادي إيراداً رأسمالياً يجب استثماره في أصول إنتاجية ذات ملكية عامة قادرة على الاحتفاظ بقيمة الأصل فضلاً عن ضرورة توليدها عائداً ايجابياً على الاستثمار.

5 الشراكة بين القطاع العام والخاص: تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تسهم في تمويل الاستثمارات العامة ومشاريع البنية التحتية الاقتصادية، ومن ثم فهي آلية من آليات التصرف الحديث في المنشآت العامة والمشاريع الضخمة وترتكز على أساس تفويض مهمة تصريف شؤون المرافق العامة، يهدف من وراء هذه العملية تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة والتقليص من عجزها.

ب- التمويل المحلي الخاص

1 ادخارات القطاع الخاص: يقصد به الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد تسديد الضرائب) وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، ويعد المصدر الرئيسي للادخارات المحلية في البلدان المتقدمة بعكس ما عليه الحال في البلدان النامية حيث يتميز بالانخفاض قياساً باحتياجات برامج التنمية الاقتصادية، ولتعبئة هذا المورد يتطلب من الدول النامية إتباع سياسات رشيدة من شأنها زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد وتنويع الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات.

2 الاقتراض الداخلي: هي مبالغ نقدية تحصل عليها الدولة عن طريق الالتجاء إلى أشخاص معنويين كالأفراد المحليين أو الأجانب المقيمين في الداخل أو إلى أشخاص اعتباريين كالمصارف والمؤسسات المالية مع التعهد بسداد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه وفقاً للشروط المتفق عليها وقت إنشاء العقد.

القسم الثاني: التمويل الخارجي

تعد التدفقات المالية الأجنبية بالغة الأهمية بالنسبة لتعجيل سير النمو الاقتصادي في البلدان النامية، بسبب عدم كفاية مصادر التمويل المحلية اللازمة لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومي وهذا ما دعا إلى

ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية نظراً لما تؤدي إليه من تعزيز المدخرات الوطنية من أجل تحقيق تراكم رأسمالي، فضلاً عن ما تسهم به من زيادة رصيد الدول النامية بالنقد الأجنبي اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية وتوريد السلع الرأسمالية.

أ- التمويل الحكومي الخارجي

1 الاقتراض الخارجي: تعرف القروض الخارجية بأنها تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ب- المصادر الخارجية الخاصة (الاستثمار الأجنبي)

عادةً ما يقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين هما:

1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترى منظمة التجارة العالمية بأن الاستثمار الأجنبي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأم أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. وبذلك يكون المستثمر الأجنبي المباشر مالك لأغلب أسهم الشركة مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة.

2 الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: يتمثل في شراء الأجانب لأسهم وسندات الدولة المضيفة دون السيطرة الإدارية. ويتميز الاستثمار الأجنبي غير المباشر بسقف زمني قصير الأجل.

المبحث الثالث: مرتكزات ومعوقات التنمية الاقتصادية

أولاً: مرتكزات أو عناصر التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية عملية تشارك في صياغتها عوامل متعددة، وفق رؤية واضحة لطبيعة الحياة والحضارة في المجتمع لتحديد الأهداف التي يريد المجتمع الوصول إليها. ولكي يتم تحقيق أهداف التنمية، يتطلب توافر مجموعة من المرتكزات، ومن أهم هذه المرتكزات ما يلي:

1 خلق الإطار الملائم لعملية التنمية
تتطلب عملية التنمية الاقتصادية لنجاحها القيام ببعض التغييرات في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

فمن ناحية المجال السياسي تتطلب التنمية قيام سلطة سياسية مستقلة نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾

أما من ناحية المجال الاجتماعي فإن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييراً في القيم والعادات وسلوك الأفراد ونظرتهم إلى النشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية بما يتلائم مع احتياجات التنمية.⁽²⁾
وفي المجال الثقافي تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير جوهري في مناهج التعليم السائدة وذلك لخلق العقلية المنهجية القادرة على مواكبة التقدم العلمي والأخذ بأسبابه، بالإضافة إلى توفير أعداد كبيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية وذلك بإزالة كافة العوائق والعقبات أمام اختيار الكوادر الإدارية ذات الكفاءات العالية.⁽³⁾

(1) دسفيان خوجة علامة ودبدمان ذبيح محمد - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تحديات انهيار أسعار النفط - ورقة مقدمة إلى ندوة علمية حول: آليات التمويل الإسلامي للاقتصاد الجزائري - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - الجزائر - ص11

(2) بن كرده رشيدة - أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية - ص21 - مرجع سبق ذكره

(3) المرجع السابق نفسه مباشرة - نفس الصفحة

2 الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية

وذلك من خلال توجيه الإمكانات المتوفرة للبحث عن تلك الموارد الطبيعية الموجودة واستخدامها بالشكل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المطلوبة ولمصلحة المجتمع. (1)

3 رفع مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار):

يجب رفع معدل الاستثمار في الصناعة بحيث لا يقل عن حجم الاستثمارات عن حد معين وذلك لمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية النمو الصناعي -المتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي- وللاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع حجم السوق والنتيجة عن الارتباط الرأسي والأفقي بين الصناعات. ففي أثناء عملية النمو الاقتصادي فإن معدل النمو لصناعة معينة يتأثر بمعدل التوسع في صناعة أخرى، مثلاً توسع الصناعة (أ) سوف يؤدي إلى توسع الصناعة (ب) نتيجة توسع حجم السوق للصناعة، وبالتالي فإن توسع السوق بصورة عامة يخلق وفورات خارجية. (2)

4 تطوير الصناعات المختلفة

وهذا يعني تنمية الصناعات الأساسية المولدة للطاقات والإمكانات التقنية المستقلة لتسمح بوضع سياسات عملية مناسبة، حيث أن هذه الخطوة ضرورية جداً لتحرير البلدان من التبعية كما أنها وسيلة أساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات. (3)

5 الحوكمة الرشيدة وإقامة بنية مؤسسية قوية

حيث تتعزز السياسات الاقتصادية والتنموية بمشاركة جميع الفئات الموجودة في المجتمع في إطار العدالة، والشفافية، والرقابة، والمساءلة، ويستلزم ذلك إقرار الضوابط والقوانين التي تكفل الرقابة الفعالة تزامناً مع استقلالية السلطات القضائية والتشريعية، وخلق هيئات رقابية مستقلة. ويتطلب تنفيذ تلك الضوابط إجراء إصلاحات هيكلية في نظم الإدارة العامة، وتطوير الموازنات الحكومية وتحسين أداء العاملين في الإدارات الحكومية مما يرفع من كفاءة تقديم الخدمات ويضمن استقلالية الأجهزة التنظيمية. (4)

(1) دسفيان خوجة علامة ود. ديمان ذبيح محمد - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تحديات انهيار أسعار النفط - مرجع سبق ذكره - ص 11

(2) بن كردة رشيدة - أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية - مرجع سبق ذكره - ص 21

(3) دسفيان خوجة علامة ود. ديمان ذبيح محمد - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تحديات انهيار أسعار النفط - مرجع سبق ذكره - ص 11

(4) د. عبير محمد علي عبد الخالق - تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الأتنامية للألفية الثالثة - مرجع سبق ذكره - ص 49

6 تطوير القطاع الخارجي وتحسين التنافسية الدولية
إذ يوفر قطاع التجارة الخارجية خيارات واسعة ومتعددة لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستغلال الموارد المتاحة، وتوفير أرصدة الصرف الأجنبي وزيادة مستوى الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى دعم الميزان التجاري (ميزان المدفوعات).
كما يحتل التصدير أهمية خاصة من خلال دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، وقدرته على الحد من أثر التقلبات الاقتصادية غير المرغوبة.
كما يضاف إلى ذلك دور أنشطة التصدير في دعم القدرات التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية وتعزيز قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
ويرتبط تنفيذ آلية تطوير القطاع الخارجي بتحسين التنافسية الدولية للدولة المتمثلة في قدرة الدولة على توفير بيئة إنتاجية تنافسية لتحقيق زيادة مستدامة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتؤدي زيادة قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.(1)

7 توفير بيئة الأعمال الداعمة للاستثمار ولدور القطاع الخاص
حيث تعزز فرص النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، وتزيد التنوع الاقتصادي وتحسن التنافسية الدولية. ومن هذا المنطلق، تقتضي آلية الاستعمال الأمثل للموارد المشار إليها سابقاً القيام بمفاضلة بين البدائل الاستثمارية في القطاعات والأنشطة المختلفة بما يكفل توجيه الموارد واستخدامها في القطاعات الأكثر ارتباطاً بإنجاز الأهداف الإنمائية -مثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة- بما له من انعكاسات إيجابية على الأهداف المتعلقة بالحد من معدلات الفقر وتقليل معدلات البطالة وتنويع الصادرات وغيرها.(2)

(1) د.عبير محمد علي عبد الخالق - تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة - مرجع سبق ذكره - ص 49

(2) المرجع السابق نفسه مباشرة - نفس الصفحة

ثانياً: المعوقات الأساسية للتنمية الاقتصادية

من الضروري جداً معرفة العوائق التي تواجه التنمية الاقتصادية في سبيلها لتحقيق معدلات أفضل للرفاه الاقتصادي والاجتماعي معاً فتندرج هذه العوائق تحت مجموعتين أساسيتين كالتالي:

(1) العوائق الاقتصادية⁽¹⁾

تعتبر ذات أثر بالغ في عرقلة مسيرة التنمية خاصة في الدول النامية، ومن أبرز هذه العوائق ما يلي:

1- التبعية الاقتصادية: وهي جوهر التخلف، والمتمثلة بتبعية اقتصاديات الدول النامية لاقتصاديات الدول المتقدمة.

2- ضيق السوق المحلية: حيث أن عملية التنمية تقتضي إنشاء المصانع بحجم كبير، للإستفادة من اقتصاديات الحجم في كفاءة التشغيل، والإستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة الإنتاج، ولتحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة، وعادةً ما يتعذر إنشاء المصانع بحجم كبير في الدول النامية بسبب ضيق الأسواق المحلية لاستيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع، ويرى البعض أنه بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المنتهجة في الخارج والإستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.

3- ضعف التنظيم الاقتصادي: يقصد به عدم قدرة الحكومات في الدول النامية على القيام بالنشاطات الاقتصادية وإدارتها.

4- الفقر والبطالة: تشكل مشكلتا الفقر والبطالة بحسب العديد من المعنيين بالشأن الاقتصادي أبرز مكامن الخلل التي تعيق عمليات التنمية بالدول النامية، حيث تشككي الدول النامية من العديد من أنواع البطالة منها:⁽²⁾

- البطالة البنائية: وهي البطالة التي تتولد من اختلال التوازن بين العلاقات السائدة في مختلف عناصر العملية الانتاجية - خاصة عنصر العمل- ويرجع شيوع البطالة البنائية في الدول النامية إلى توفر الأيدي العاملة غير المدربة.

(1) د.سفيان خوجة علامة ود.د.مان ذبيح محمد - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تحديات انهيار أسعار النفط - مرجع سبق ذكره - ص9

(2) د.محمد إبراهيم مبروك - التنمية الاقتصادية المستدامة تحديات الحاضر وآفاق المستقبل - مرجع سبق ذكره - ص21

- البطالة المقنعة: وهي تطلق على العاملين في أعمال معدومة القيمة الاقتصادية. أو توظيف أعداد من العاملين للعمل بوظائف معينة بأكثر من الحاجة الفعلية مع امكانية الاستغناء عنهم.
- البطالة الموسمية: ويقصد بها العمال الذين يظلون دون عمل في بعض المواسم، ويعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبات الموسمية في الطلب على العمل، وينتشر هذا النوع من البطالة في البلاد الزراعية.

كما أن البطالة والفقر بالوقت ذاته يعملان على كبح مساعي التقدم الاقتصادي بشكل عام فيؤدي بالنهاية إلى إحداث شلل شبه تام في المخطط والاستراتيجية التي تنوي الحكومات المختلفة تنفيذها على أرض الواقع.(1)

(2) العوائق الخارجية(2)

- يقصد بالعوائق الخارجية تلك الظروف الدولية والعلاقات الخارجية للبلدان النامية مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والمالية، تتمثل عادةً فيما يلي:
- 1- سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على الأسواق الدولية وكذلك شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول.
 - 2- عقبة الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا من فنون ومعدات إدارية.
 - 3- الإ اعتماد الكبير للبلدان النامية على التخصص في تصدير سلعة أو مادة واحدة.
 - 4- عامل المديونية الخارجية: حيث أنها تمثل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

وتضيف الباحثة عائلاً جديراً بالذكر ألا وهو:

المشروطية المتقاطعة: والمقصود هنا ترابط وتكامل الشروط التي يضعها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للاستفادة من مواردهما المالية، ما يجعل من الصعب على البلدان النامية الاستفادة من قروضهما لتحقيق التنمية الاقتصادية.

(1) د.سفيان خوجة علامة ود.د.مان ذبيح محمد - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تحديات انهيار أسعار النفط - مرجع سبق ذكره - ص11

(2) المرجع السابق نفسه مباشرة - نفس الصفحة

الفصل الثالث:

علاقة التهرب الضريبي بالتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعد الضريبة إحدى أهم الوسائل التي تساعد في تغطية النفقات العامة للدولة وأداة تمويل تساهم في عملية التنمية الاقتصادية. وبالتزامن مع بدايات فرض الضريبة، انتشرت ظاهرة التهرب الضريبي. إلا أن ارتفاع معدل التهرب الضريبي أثر سلباً على التنمية الاقتصادية، فأى نقص في الحصيلة الضريبية ناجم عن ظاهرة التهرب الضريبي والذي يضعف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الأساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص، نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة احتياطيها النقدي لدى البنوك.

لذلك تتخذ معظم الدول التي تسعى إلى التنمية الاقتصادية ولكنها تعاني من ظاهرة التهرب الضريبي، بعض الإجراءات التي تمنع استمرار هذه الظاهرة أو تحد منها أو تقلل من معدل انتشارها.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث أساسية على الشكل الآتي:

- المبحث الأول: مساهمة الضريبة في التنمية الاقتصادية
- المبحث الثاني: آثار التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية
- المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة للحد من التهرب الضريبي ومعالجته

المبحث الأول:

مساهمة الضريبة في التنمية الاقتصادية

تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية في الدولة، إذ أنها تعد وسيلة فعالة في تخفيض الاستهلاك الخاص وتوفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

لا يتعين أن يكون الهدف الأساسي من الضرائب هو الحصول على أكبر قدر من الإيرادات، بل لابد من أن تستخدم الضرائب كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخل بالإضافة إلى تحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية. وتجدر الإشارة إلى قدرة البلدان النامية على جمع الضرائب لتمويل برامج الإنفاق العام ولا تعتمد على على التشريعات الضريبية الجديدة فحسب، بل تعتمد كذلك على كفاءة ونزاهة السلطة الضريبية.

ويعد التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن المفتاح الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً هو الاستثمار ويحتاج ذلك إلى وجود ادخارات حقيقية، أي عمال ومواد أولية لأغراض الإنتاج، ويعتمد التمويل أساساً على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية والقروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية.

وتعد الضرائب من مصادر التمويل المحلية وهي الوسيلة التي بموجبها يتم تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة وبالتالي تقوم الحكومة باستخدامها لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار والذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال.⁽¹⁾

(1) أحمد مأمون أحمد – تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية- مرجع سبق ذكره - ص30

* للمزيد الاطلاع على: عباس خضرة وبختي خديجة – السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر (2000-2019) – مرجع سبق ذكره – ص91

أولاً: تأثير السياسة الضريبية على معدل تكوين رأس المال

يعتبر معدل تكوين رأس المال أحد محددات النمو الاقتصادي ويأخذ تكوين رأس المال شكلين رئيسيين: (1)

أولهما: الاستثمار الخاص والذي يعتمد على معدل العائد المتوقع ومدى المقدرة التنظيمية لدى رجال الأعمال ودرجة التأكد بالنسبة للعوائد المتوقعة ومدى توافر رأس المال النقدي.

ثانيهما: الاستثمار العام والذي يتم تحديده من خلال عملية اتخاذ القرارات الحكومية والتي تعتمد على اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومدى نجاح النظام السياسي في الاقتراب أو الابتعاد عن الأسس الموضوعية في اتخاذ القرارات الحكومية.

ويعتمد معدل تكوين رأس المال في أي مجتمع على ما يلي: (*)

1. معدل المدخرات المحلية
 2. معدل تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل
 3. فرص الاستثمار المتاحة داخل المجتمع
- حيث يظهر تأثير السياسة الضريبية على معدل تكوين رأس المال من خلال تأثيرها في كل من معدل المدخرات أو حجم الاستثمارات الخاصة أو في كليهما، وعندها تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق وهذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال.

(1) دلال عيسى موسى مسمي - السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني - متطلبات لنيل درجة الماجستير في المنازعات الضريبية - جامعة النجاح الوطنية - نابلس / فلسطين - عام 2006 - ص 32

* للمزيد الاطلاع على: رويدة ثامر عبد الحليم - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق (للمدة 2019/2003) - متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي - جامعة كربلاء - العراق - عام 2021 - ص 23

وعلى العكس إذا أدت الضرائب إلى خفض معدل المدخرات نتيجة لفرض الضرائب التصاعدية، فإن هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال، وفي حالة الضرائب المباشرة يمكن استخدام الحوافز الضريبية والتي تدخل مباشرة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية، أي عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة، لأن القائمين على الاستثمارات الجديدة يقارنون بين معدل العائد الداخلي وتكلفة اقتراض رأس المال اللازم للمشروع ثم يتخذون القرار الاستثماري، عندها يزيد معدل العائد الداخلي عن تكلفة اقتراض رأس المال.

أما الضرائب غير المباشرة فتلعب دوراً هاماً في تكوين رأس المال من خلال: (*)

(1) تخفض هذه الضرائب الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات وخاصة إذا كانت تفرض على السلع والخدمات ذات المرونة السعرية المنخفضة للطلب عليها وتصيب ذوي الدخل المحدودة أكثر من ذوي الدخل المرتفعة.

(2) الضرائب غير المباشرة هي ضرائب غير تصاعدية على الدخل وترتبط بمستوى الاستهلاك، أي أن عبأها على المدخرات يكون منخفضاً مقارنةً بـضرائب الدخل ذات الحصلة المتساوية.

(3) يمكن جعل الضرائب غير المباشرة تصاعدية وفقاً لمدى مرونة الطلب الداخلية على السلعة بحيث تزداد الضريبة مع تزايد درجة المرونة، كذلك وفقاً لمدى احلال البنود الاستهلاكية للمدخرات وخاصة السلع الاستهلاكية المعمرة.

(*) للمزيد الاطلاع على: د. فيصل شياح - أثر الضرائب والاستثمار في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية - مجلة دراسات جبائية - جامعة البليدة - الجزائر - مجلد 11 - عدد 1 - 2022 - ص 8

4) بما أن المنشآت تستطيع نقل عبء الضرائب على السلع إلى المستهلك فإن الضرائب لا تؤدي إلى تخفيض حجم المدخرات في قطاع الأعمال والذي يمثل جزءاً أساسياً من مدخرات المجتمع الكلية.

5) يمكن أن تساهم الضرائب على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة غالية الثمن في زيادة حجم المدخرات الوطنية ومن ثم امكانية زيادة معدل تكوين رأس المال.

وبالتالي نجد أن الضرائب المباشرة تقلل من المكاسب المتوقعة في المستقبل، ويقلل هذا من الحافز على الاستثمار، بالإضافة إلى أن فرضها على مشروعات الأعمال (في الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصادياً على السواء) يؤثر سلباً على معدل تكوين رأس المال.

كما أن الضرائب المباشرة تقلل من عائد الاستثمار، وبالتالي هذا يشجع الأفراد على أخذ أقل قدر من المخاطرة بينما يشجعهم أثر الدخل لاتخاذ مخاطرة أكبر للمحافظة على مستويات دخولهم. أما الضرائب غير المباشرة فلا تؤثر بنفس الدرجة على الحافز على تكوين رأس المال.

ثانياً: العلاقة بين الضرائب ومهام التنمية الاقتصادية

لبيان العلاقة بين الضرائب ومهام التنمية الاقتصادية يجب إيضاح هدفين هامين للضريبة في البلدان النامية هما: (1)

❖ الامتيازات الضريبية والحوافز المالية والتي كانت تمثل وسائل لتحفيز المشروعات الخاصة، حيث تقدم الحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب لحثهم على توطین مشروعاتهم في هذه الدول، والتي تزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا هو الجانب الاستثماري للضرائب.

(1) أحمد مأمون أحمد - تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية- مرجع سبق ذكره - ص 30

❖ تعبئة الموارد المالية لتمويل الانفاق العام، فأياً كانت الأنظمة السياسية والاقتصادية التي يتم اتباعها في الدول الأقل نمواً، فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي فيها يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومات على توفير العوائد الكافية لتمويل برامجها للانفاق على الخدمات العامة، كما يعتمد التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد على قدرة الحكومة على توليد إيرادات كافية لتمويل المشاريع الإنمائية والذي يشمل تقديم الخدمات العامة للشعب كالصحة والتعليم والنقل، فالضرائب بجميع أنواعها (المباشرة وغير مباشرة) تمكن الحكومة من تمويل نفقاتها الرأسمالية والجارية فضلاً عن تمويل نفقات المنشآت العامة، والذي يعاني معظمها من الخسائر المالية في العديد من البلدان النامية، وفي السنوات الأخيرة واجهت العديد من البلدان مشكلات ازدياد العجز المالي والمديونية الخارجية وما لها من تبعات سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا يعني تفوق الانفاق العام على الإيرادات العامة، ونتيجة ذلك اضطرت هذه البلدان لتخفيض انفاقها الحكومي وزيادة عوائدها من الضرائب كي تتمكن من تحقيق برامجها التنموية الطموحة وتحسباً للصدمات الخارجية غير المتوقعة.

المبحث الثاني:

آثار التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية

إن عدم دفع الضريبة المفروضة أو محاولة التهرب من ذلك يؤدي إلى ظهور مشاكل عديدة وخطيرة على صعيد الإيرادات المالية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى إمكانية كونها أحد الأسباب الرئيسية في حصول الأزمات الاقتصادية وشعور الأفراد بعدم المساواة.

وللتهرب الضريبي آثار عدة منها ما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية

تتمثل الآثار السلبية للتهرب الضريبي على الاقتصاد بالآتي:⁽¹⁾

(1) أثر التهرب الضريبي على تمويل التنمية:

يؤدي التهرب الضريبي إلى تخفيض الإيرادات العامة للحكومة، وبالتالي العجز في الخزينة العامة فبهذا يتم عرقلة برامج الإنفاق العام للدولة، وانخفاض إنفاق الدولة يُضعف ثقة المكلفين بالحكومة.

(2) أثر التهرب الضريبي على الانتاج القومي:

إن انخفاض الإيرادات الضريبية الناتجة عن التهرب الضريبي يدفع بالحكومة إلى إيجاد وسائل جديدة للمحافظة على حجم إيراداتها، ومن هذه الوسائل زيادة الأسعار الضريبية أو التوسع في حجم الوعاء الضريبي وهذه الضرائب الجديدة من شأنها أن تؤثر على الانتاج القومي من خلال اضعاف الحافز على زيادة الانتاج من قبل المنتجين.

(1) هاوكر رمضان عيسى - تحليل أسباب وآثار ظاهرة التهرب الضريبي وطرق معالجته في النظام الضريبي العراقي - مرجع سبق ذكره - ص 140

* للمزيد الاطلاع على: م.م عقيل مكي كاظم - التهرب الضريبي وآثاره المترتبة في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - السنة السابعة عشر - العدد 62 - سنة 2019 - ص 35

(3) أثر التهرب الضريبي على دعم الأسعار:

في بعض الأحيان تلجأ الحكومة إلى تقليص دعمها لأسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة لتعويض النقص في الإيرادات الناجمة من التهرب الضريبي، وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار هذه السلع على المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدودة وتؤثر في مستواهم المعيشي، والتأثير على معدل الادخار ومن ثم الاستثمارات القومية ونتيجةً لذلك ظهور بؤابر الركود الاقتصادي.

(4) أثر التهرب الضريبي على التخطيط الاقتصادي والمنافسة:

تؤثر ظاهرة التهرب الضريبي بشكل سلبي على التوازن القطاعي في الاقتصاد القومي، فوجود فرص للتهرب الضريبي في أنشطة اقتصادية معينة يجذب المستثمرين إليها والتوسع في هذا النشاط، وقد يكون هذا التوسع غير مفيد للاقتصاد الوطني إلا في حدود معينة حسب التخطيط الاقتصادي للبلاد فيؤدي إلى تشوه الاقتصاد بحيث تكون أحد القطاعات متقدمة على القطاعات الأخرى ويكون الاقتصاد غير متكافئ وأحادي الجانب ويُعرضه للآزمات الاقتصادية، وهذا يُفقد الضريبة خاصيتها كأداة لتوجيه السياسة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن وجود التهرب الضريبي في أنشطة ومشاريع معينة يحد من شروط المنافسة بين المشاريع التي هي أساس تحسين الانتاجية، حيث تكون فرصة المشروعات الأكثر مقدرة على التهرب الضريبي أكبر من فرصة المشروعات الأكثر تنظيماً وانتاجاً وفائدة للمجتمع، وذلك لما تحققه من تخفيض نفقات الانتاج بسبب عدم دفعها للضرائب، وبهذا فهي تسيطر على السوق بمنافسة غيرها من المشاريع الملتزمة بدفع الضريبة.

(5) أثر التهرب الضريبي في التضخم

تهدف السياسة الضريبية إلى معالجة مشكلة التضخم لكنها ستفشل في تحقيق هذا الهدف في حال وجود التهرب الضريبي. فعلى الرغم من كون السياسة الضريبية إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة لحل مشكلة التضخم عن طريق سحب القوة الشرائية الزائدة من المستهلكين المسببة لارتفاع الأسعار، ولكن وجود التهرب الضريبي يؤدي إلى فشل فاعلية هذه الأداة لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً: الآثار الاجتماعية والنفسية للتهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي إلى آثار اجتماعية سلبية كثيرة، تؤثر بشكل كبير على المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو الحريصون على أداء واجبهم الاجتماعي والوطني في أداء الضريبة من بينها إضعاف أخلاق الجماعة وروح التضامن بين أفراد المجتمع، والشعور بالظلم وعدم المساواة، وتعميق الفوارق الطبقية بين الأفراد، كما يساهم التهرب في ارتفاع معدلات البطالة، حيث أن استيراد البضائع بطريق التهرب يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتج الأجنبي المهرب وبالتالي يقل الطلب على المنتج الوطني والذي يؤثر على الإنتاج الوطني كما يضر بالصحة والأمن وذلك بإدخال بضائع مهربة مغشوشة وليست مطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة من جهاز حماية المستهلك، وهو ما يؤثر على مستوى الخدمات العامة المقدمة لمواطنيها، والذي بدوره يؤثر سلباً على المنتجين الشرعيين ويحرمهم من حقوقهم.⁽¹⁾

حيث تظهر الانعكاسات الاجتماعية للتهرب الضريبي بشكل واضح من خلال شعور المكلفين بعدم تطبيق مبدأ المساواة والعدالة –أي عدم شمول الضريبة للجميع- فعدم خضوع بعض الدخول للضريبة يخل بالمفهوم العام للعدالة الضريبية.

(1) د. سوزان عبد الشافي الكنانى - التهرب الضريبي: دراسة في التشريع المصري والسعودي - مرجع سبق ذكره - ص 778

* للمزيد الاطلاع على: أحمد مأمون أحمد - تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة وتطبيقية على العراق) - مرجع سبق ذكره - ص 22

بالإضافة إلى أن ظاهرة التهرب من الضريبة تُضعف ثقة المواطنين بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للمجتمع ويقلل الثقة بالإدارة المالية وتصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي.⁽¹⁾

ثالثاً: الآثار السياسية للتهرب الضريبي

تؤدي ظاهرة التهرب الضريبي إلى سوء توزيع الأعباء الضريبية وهذا يجعل المواطنون يشعرون بعدم المساواة في تطبيق مبدأ الضرائب وهذا يضعف ثقتهم في النظام السياسي للسلطة الحاكمة مما يبرز عدم الرضا والكرهية تجاه هذه السلطة وقد تؤدي إلى ظهور اضطراب سياسي في البلد، وبهذا فإن الضرائب تلعب دوراً مؤثراً في ترسيخ الأهداف والتوجيهات السياسية.⁽²⁾*

المبحث الثالث:

الإجراءات المتخذة للحد من التهرب الضريبي ومعالجته

تختلف الإجراءات والأساليب المتبعة للحد ومكافحة التهرب الضريبي من دولة لأخرى حسب نظامها المالي المطبق حيث تتم معالجة التهرب ومكافحته من عدة نواحي أهمها ما يلي:⁽³⁾*

أولاً: من الناحية التشريعية

من الواجب قبل أي شيء أن تعتمد الدولة سياسة اقتصادية ومالية واضحة بحيث تكون أساساً لسياسة ضريبية مبنية على أساس حاجات البلاد ومتجاوبة مع متطلبات الاقتصاد الوطني وغاياته المحدودة بصورة واقعية ضمن خطة إنمائية شاملة، ولذلك لابد من

(1) هاوكر رمضان عيسى - تحليل أسباب وآثار ظاهرة التهرب الضريبي وطرق معالجته في لنظام الضريبي العراقي - مرجع سبق ذكره - ص 140

(2) المرجع السابق نفسه مباشرة - نفس الصفحة

* للمزيد الاطلاع على: إياد صالح حمائل - التهرب الضريبي في سورية - مرجع سبق ذكره - ص 52

(3) عباس ثامر شريف - التهرب الضريبي وأساليب مكافحته - جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون - جامعة ديالى - العراق - عام 2017 - ص 19

* للمزيد الاطلاع على: معاشو مليكة - آليات مكافحة التهرب الضريبي - مرجع سبق ذكره - ص 39

إعادة دراسة التشريعات الضريبية بشكل عام، والسعي لوضعها ضمن إطار نظام ضريبي منسجم ومتربط بشكل خالٍ من التعقيد ولا يتضمن ثغرات تقسح مجاًلً للتهرب والتأويل وعدم المساواة. إلا أن التشريع الضريبي لا يكفي لوحده إذا لم يتم إيجاد جهاز إداري يقوم بتطبيق هذا التشريع بكفاءة ونزاهة، بالإضافة إلى إخضاع المكلفين والمراقبين الماليين لرقابة كافية، لكن قد يحتج البعض بأن ذلك فيه ازعاجٌ للمكلفين فيتمسبب في تذرهم وارهاقهم، إلا أنه من المتفق عليه استناداً إلى التجربة. فإن الرقابة الجدية الواعية لا تزعج سوى سيئي النية الذين يخشون كشف امرهم.

ولذلك لابد من إتخاذ وسائل وقائية أثناء فرض التشريعات أهمها ما يلي:(1)*

1. العمل على استقرار النظام الضريبي

حيث أنه كلما كان النظام الضريبي سهلاً وكانت المعدلات واحدة والإعفاءات والتخفيضات واضحة، كان إقناع المكلف بالضريبة ووجوب دفعها أكبر. مما يحمله على عدم التهرب منها. كما أن استقرار القوانين الضريبية من شأنه أن يخفف عبء الضريبة على المكلفين ويضفي على التزامهم نوعاً من القناعة والرضا.

2. عدم المبالغة بتعدد الضرائب

أي الاعتماد على نوعية الضرائب التي لا تترك مجالاً أمام الممول للتهرب الضريبي واعتماد طريقة الحجز عند المنبع في تحصيل الضرائب لأنها تقتطع الضريبة قبل وصول المبلغ للممول.

(1) إياد صالح حمائل - التهرب الضريبي في سورية - مرجع سبق ذكره - ص54

* للمزيد الاطلاع على: عباس ثامر شريف - التهرب الضريبي وأساليب مكافحته - مرجع سبق ذكره - ص19

* أيضاً الاطلاع على: د.سوزان جلال عبد الشافي الكنانى - التهرب الضريبي: دراسة في التشريع المصري والسعودي - مرجع سبق ذكره -

3. مراعاة المبادئ العامة في فرض الضرائب

حيث أنه بقدر احترام المشرع لقواعد العدالة والمساواة في فرض الضرائب، يكون احترام المكلفين للقانون والالتزام بأداء هذه الضرائب. وتتمثل هذه المبادئ بما يلي:

- شمولية الضريبة: بحيث تصيب جميع الدخل حتى لا يشعر المكلف الذي يدفع الضريبة أن هناك من يحقق إيرادات ولا يدفع الضريبة.
- شخصية الضريبة: أي مراعاة الحالة الاجتماعية للممول وذلك لتحديد قدرته التكليفية الحقيقية بعد الأخذ بالحسبان الحد الأدنى الضروري لنفقات المعيشة.
- معدل الضريبة: يجب أن يكون معدل الضريبة في حدود المعقول لأن المعدل المرتفع يترك آثار سيئة في نفسية المكلف ويدفعه للتهرب.
- الإعفاءات الضريبية: يجب أن تكون الإعفاءات مدروسة بشكل جيد ويستفيد منها أشخاص بحاجة فعلاً للإعفاءات.

4. تحقيق التنسيق التشريعي

سواء كان ذلك بين نصوص التشريع الضريبي الواحد، أو بينها وبين نصوص التشريعات المالية الأخرى التي تمس الضريبة بشكل أو بآخر.

ثانياً: الناحية السلوكية والنفسية

من الضروري أيضاً أثناء مكافحة التهرب الضريبي على المستوى الداخلي والدولي معالجة الخلل الحاصل في العوامل المتعلقة بالمكلف ذاته والسبب الذي دفعه للتهرب، وتتم هذه المعالجة من خلال ما يلي:⁽¹⁾

- 1 تنمية الوعي الضريبي من خلال تعريف المواطنين بالضريبة وطبيعتها وأهميتها في عملية التنمية وإطلاعهم على مشروعية حق الدولة في تقاضيها عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة.
- 2 التوسع في تطبيق طريقة حجز الضرائب من المنبع فقد ثبت عملياً انخفاض العبء النفسي للضرائب التي تتم جبايتها بالحجز من المنبع.
- 3 ترشيد سياسة الانفاق العام بما يخدم الصالح العام حتى يشعر دافع الضريبة أن ما يدفعه لا يذهب عبثاً إنما يعود عليه بالفائدة على شكل منافع وخدمات مباشرة أو غير مباشرة.
- 4 الاهتمام بعنصر العقوبة بصفته الرادع الأهم للتهرب الضريبي فلا يكفي فرض العقوبات على المكلفين المتهربين من أداء التزاماتهم الضريبية، بل يجب أن تكون هذه العقوبات جدية ورادعة فعلاً، كأن تصل إلى حد العقوبة المقيدة للحرية (كالسجن مثلاً).

(1) إياد صالح حمائل - التهرب الضريبي في سورية - مرجع سبق ذكره - ص55

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- (1) إن للتهرب الضريبي أسباباً عدة، فهي لا تقتصر على عدم وجود تشريع أو قانون ضريبي، وإنما قد يعود لأسباب إدارية، لا تقل عن أهمية وجود التشريع، كالفساد الإداري وعدم الخبرة الإدارية والتنظيمية أو حتى عدم وجود هيكليّة إدارية مناسبة، أو لأسباب اجتماعية وسلوكية ونفسية تتعلق بالمكلفين أنفسهم، وإحساسهم بالظلم وعدم العدالة الضريبية أو لأسباب اقتصادية، تتعلق بظروف الدولة الاقتصادية أو بظروف المكلفين.
- (2) إن للتهرب الضريبي آثار اقتصادية ومالية واجتماعية سلبية خطيرة على التنمية الاقتصادية، تتمثل في الأثر على تمويل التنمية ذاتها وعلى الانتاج القومي ودعم الأسعار والتخطيط الاقتصادي للدولة والمنافسة الحرة والتضخم، وبالتالي فإن آثاره ستكون مدمرة ليس على التنمية الاقتصادية فحسب بل على الاقتصاد الوطني ككل، ولاسيما في البلدان النامية وحرمانها من إيرادات هامة لخزينتها العامة.
- (3) فقدان الثقة بين المكلفين والدولة، ولاسيما عندما تثقل الدولة الأعباء الملقاة على عاتق الممولين وبالتالي انعدام المصداقية لأسباب كثيرة.
- (4) القصور والغموض في النصوص القانونية والتشريعية، لها أثر سلبي واضح في أفعال المكلفين مما يدفعهم لاستغلال ذلك للتهرب من دفع الضرائب المترتبة عليهم. مع وجود تأويلات كثيرة للعقوبات في حال المخالفة أو عدم وجود عقوبات رادعة بشدة للمتهربين ضريبياً.
- (5) تظهر آثار ظاهرة التهرب الضريبي في الجانب الاجتماعي من خلال شعور البعض بعدم وجود العدالة بين من قام بواجبه في أداء الضرائب وبين من استطاع التملص من أدائها عبر وسائل الغش والاحتيايل، وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية لدى البعض وانخفاضها لدى البعض الآخر فمن الممكن ظهور حالة التضخم، بالإضافة إلى إقبال المتهربين على السلع المستوردة على حساب السلع المحلية مما يضر بالصناعة المحلية، وبالتالي الاقتصاد الوطني.

التوصيات

- (1) مكافحة آفة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال استخدام الأساليب والوسائل المؤتمتة لجباية الضريبة، ما يساعد في تقليل نسب وامكانية حدوث أي عملية تهرب.
- (2) تحسين المستوى المعيشي للعاملين في الأجهزة الضريبية إلى الحد الذي يمنعهم من تلقي الرشاوي من المكلفين.
- (3) محاربة أوجه الإخلال والعبث بالأمن الاقتصادي الوطني، عبر إصدار تشريعات تشدد العقوبات الرادعة للمتهمين بقضايا الفساد المالي بشكل عام وقضايا التهرب الضريبي بشكل خاص.
- (4) تفعيل الأجهزة الرقابية ووضع القوانين والتشريعات المالية والقانونية الواضحة والتي لا لبس فيها ولا تقبل التأويل وتمنع الإزدواج الضريبي وتحقق العدالة الضريبية بين أفراد المجتمع.
- (5) فرض الشفافية والإفصاح الضريب والمالي، لاسيما على الشركات الخاصة، بحيث تبين النفقات والإيرادات بشكل واضح وصحيح ومنظم، مما يساهم في تحصيل الضريبة بشكل كفؤ.
- (6) العمل على تفعيل دور الإعلام (بكل مجالاته) في توعية المجتمع وتعريفهم بدور الضريبة وأهميتها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما فوائدها الاجتماعية والاقتصادية التي تعود بالنفع العام.
- (7) توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق زيادة الإدخار الحكومي والتوسع بالشق الاستثماري للمشاريع الحكومية مما ينتج عنها زيادة في التشغيل والإنتاج ودعم عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

إذاً تلعب الضرائب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية كونها مصدراً أساسياً من مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي نقص في الحصيلة الضريبية ناجم عن التهرب الضريبي، من شأنه أن يضعف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الأساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص، نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة احتياطها النقدي، فضلاً عن إضعاف التهرب الضريبي لفاعلية الضرائب كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في إطار خدمة أغراض التنمية، وتحقيق العدالة، وتحسين مستوى المعيشة، وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، وتقييد الاستهلاك وتشجيع الإدخار الاستثماري.

المراجع

الكتب:

- 1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني - (2014) - التهرب الضريبي في الأردن (أسبابه، وطرقه، وحجمه) - نشره المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني - الشميساني - عمان - الأردن
- 2) أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري - (2022) - تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق نموذجاً) - مركز الرافدين للحوار - النجف الأشرف - بيروت - لبنان.
- 3) د. عبد اللطيف مصطفى و د.عبد الرحمن سانية - (2014) - دراسات في التنمية الاقتصادية - مكتبة حسن العصرية - بيروت - لبنان
- 4) محمد إبراهيم مبروك - (2016) - التنمية الاقتصادية المستدامة تحديات الحاضر وآفاق المستقبل - نشر جامعة الفيوم - محافظة الفيوم - مصر.

رسائل جامعية :

- 1) أحمد مأمون أحمد - (2021) - تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية - جامعة المنصورة - رسالة ماجستير - العراق.
- 2) العباسي محمد - (2020/2019) - برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير (دراسة ولاية اليزي_2019/2001_) - جامعة الجزائر 3 - رسالة دكتوراه - الجزائر.
- 3) إياد صالح حمائل - (2023/2022) - التهرب الضريبي في سورية مع استعراض تجارب الدول الأخرى في الحد من التهرب الضريبي - المهد العالي لإدارة الأعمال - رسالة ماجستير - دمشق - سورية.

- (4) بشرى بو عزيز وبشرى صنادلة - (2018/2017) - الامتيازات الضريبية ودورها في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الجزائر لفترة 2016/2000 - رسالة ماجستير - جامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر).
- (5) بن عبو فاطمة ومولياط مليكة - (2015/2014) - التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - جامعة ابن خلدون (تيارات) - رسالة ماستر - الجزائر.
- (6) بن كردة رشيدة - (2017/2016) - أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية - رسالة ماستر أكاديمي - جامعة مستغانم - الجزائر.
- (7) خلادي محمد أمين وكامش محمد ياسين - (2014/2013) - الغش والتهرب الضريبي - رسالة الليسانس - جامعة أبي بكر بلقايد - الجزائر.
- (8) دلال عيسى موسى ميسي - (2006) - السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني - رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين.
- (9) رويدة ثامر عبد الحليم - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق (للمدة 2019/2003) - رسالة دبلوم عالي - جامعة كربلاء - العراق.
- (10) سليمان عتير - (2012/2011) - دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي) - رسالة ماجستير - جامعة محمد خضير (يسكرة) - الجزائر.
- (11) طارق حمدي حمدان أبو سنييه - العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية) - رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - عمان - الأردن.

- (12) عباس ثامر شريف - (2017) - التهرب الضريبي وأساليب مكافحته - جامعة ديالي - رسالة بكالوريوس - العراق.
- (13) عباس خضرة وبختي خديجة - (2022/2021) - السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية - رسالة ماستر - جامعة ابن خلدون - الجزائر.
- (14) عيساوي عبد القادر وبلعروسي سيدي محمد - (2016/2015) - الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر (دراسة حالة ANSED) - رسالة ماستر - جامعة أبي بكر بلقايد - الجزائر.
- (15) لوح حكيم - (2017/2016) - دور الصادرات كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع الحروقات (دراسة حالة الجزائر 2013/1990) - جامعة مستغانم - رسالة ماجستير - الجزائر.
- (16) محمد بلول - (2017/2016) - التهرب الضريبي وآليات مكافحته - جامعة الشهيد حمه لخضور (الوادي) - رسالة ماستر - الجزائر.
- (17) معاشو مليكة - (2016/2015) - آليات مكافحة التهرب الضريبي - جامعة د. الطاهر مولاي (سعيدة) - رسالة ماستر - الجزائر.
- (18) ندى هديوة - الضريبة على القيمة المضافة (VAT) وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية - رسالة دكتوراه - جامعة دمشق - سورية.

مجلات و أوراق :

- (1) أ. خالد عمليات - (2013) - التهرب الضريبي وأشكله وطرق الحد منه - مجلة الاقتصاد الجديد - العدد 9 - إربد - الأردن.
- (2) خلف الجعافرة ود. محمود إسماعيل - (2023) - المفهوم القانوني للتهرب الضريبي وأثره في الاقتصادات الوطنية - المجلة العالمية متعددة اللغات للعلوم والتكنولوجيا - المجلد 8 - العدد 2 - الرقم الدولي الموحد للدوريات 2528-9810 - عمان - الأردن.

- (3) د.سفيان خوجة علامة ود.د.مان ذبيح محمد - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ف يظل تحديات انهيار أسعار النفط – ورقة مقدمة إلى ندوة علمية حول: آليات التمويل الإسلامي للاقتصاد الجزائري - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - الجزائر.
- (4) د.سوزان جلال عبد الشافي الكناني - (2021) - التهرب الضريبي: دراسة في التشريع الضريبي المصري والسعودي - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - العدد 78 - المملكة العربية السعودية.
- (5) د.عادل عبد المجيد العادلي - (2013) - مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - العدد 35 - العراق.
- (6) د.عبير محمد علي عبد الخالق - (2022) - تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية في الألفية الثالثة - المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - مجلد 7 - عدد 6 - مقالة 3 - مصر.
- (7) عيسات العمري - (2016) - معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي - مجلة تنمية الموارد البشرية - المجلد 7 - العدد الثاني - الجزائر.
- (8) د.فيصل شياد - (2022) - أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية - مجلة دراسات جبائية - مجلد 11 - عدد 1 - الجزائر
- (9) م.م.عقيل مكي كاظم - (2022) - التهرب الضريبي وآثاره المترتبة على التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - السنة 17 - العدد 62 - العراق.

(10) هاوکار رمضان عيسى - (2017) - تحليل أسباب وظاهرة التهرب الضريبي
وطرق معالجته في النظام الضريبي العراقي - مجلة جامعة داهوك - المجلد 20 -
العدد 2 - العراق.